جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم مالية و محاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي

الموسومة بـ :

# الاقتصاد المؤسساتي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية–

من إعداد الطلبة :

- بلحاجي حسين
- رياش محمد عز الدين

إشراف الاستاذ :

د. مطهري كمال

لجنة المناقشة :

| الاسم و اللقب | الجامعة | |
|---|---|---|
| حولية يحي | جامعة عين تموشنت | رئيسا |
| مطهري كمال | جامعة عين تموشنت | مشرفا |
| بن الدين نور الهدى | جامعة عين تموشنت | مناقشا |

السنة الجامعية: 2023–2024

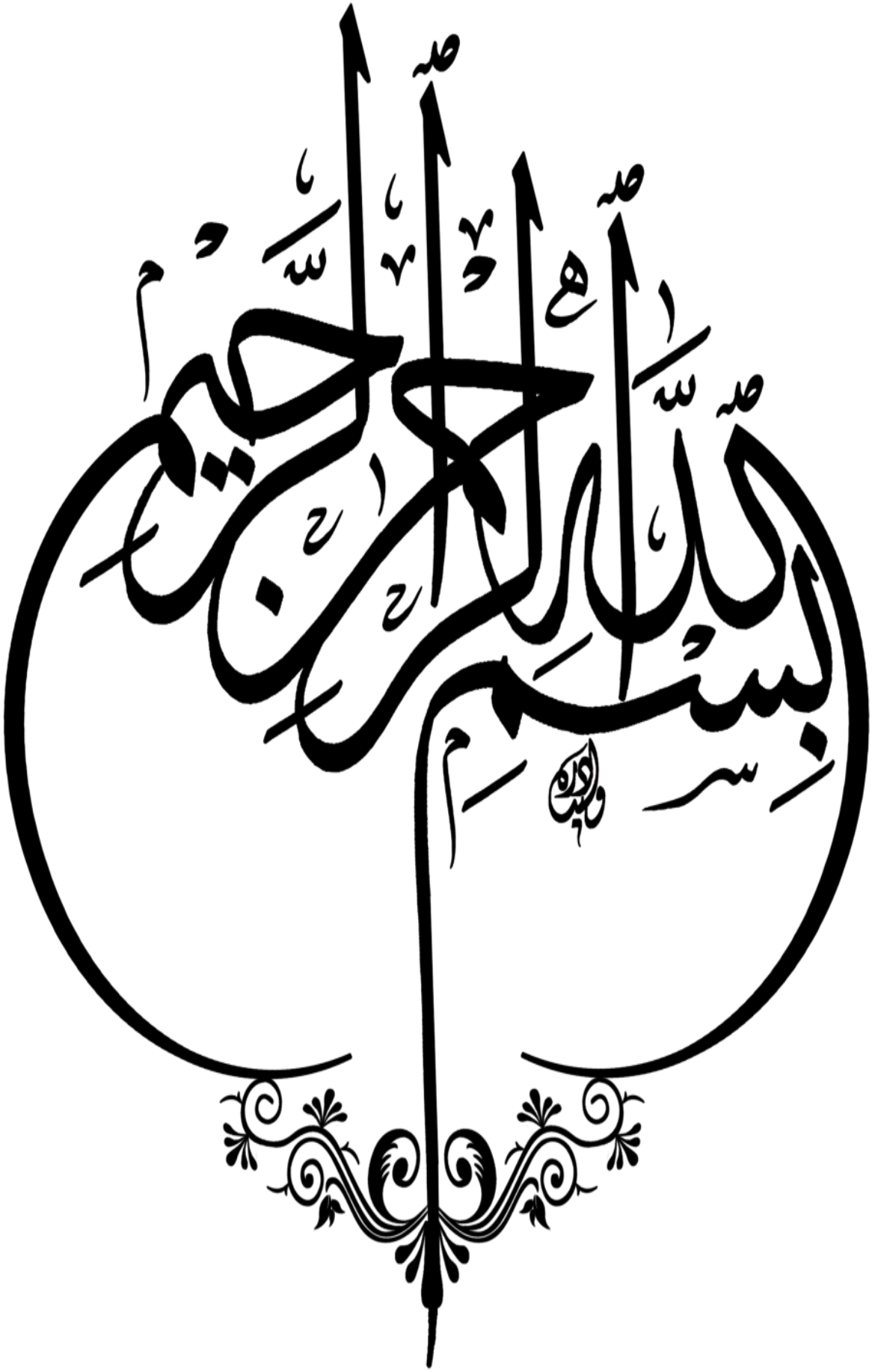
بسم الله الرحمن الرحيم

## قال الله تعالى

﴿ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

**صدق الله العظيم**

**الآية ٩ من سورة الزّمر**

**عن أنس – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم –:**

**«اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وَارْزُقْنِي علما ينفعني »**

**عن أبي هريرة – رضي الله عنه– قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– نحوه وفيه زيادة:**

**« وزِدْنِي علمًا، والحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من عذاب النار**

أولا وقبل كل شيء، نحمد الله ونشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى أن تفضل علينا بتوفيقنا في مسارنا الدراسي وعلى إنهاء هذا العمل الذي نتوسل أن يتقبله منا.

لنا عظيم الشرف أن نتوجه بالشكر الجزيل و الامتنان الى أستاذنا الفاضل، مطهري كمال

على كل المجهودات المبذولة من قبله وتوجيهاته لنا التي وبفضلها تمكنا من إعداد هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر والامتنان للسادة أعضاء المناقشة لقبولهم وتحملهم عناء مراجعتها ومناقشتها، و إنه لمن دواعي سرورنا أن نستفيد من ملاحظاتهم ونقوم هذا العمل.

وفي الأخير نتقدم بعبارات الشكر والتقدير لكل من كان له يد في إنجاز هذا العمل.

وفقهم الله وجعلها في ميزان حسناتهم

# إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام النيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي

بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على

قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

اليهما أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

حسين

# إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام النيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي

بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على

قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

اليهما أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

عز الدين

# فهرس المحتويات

| | | الصفحة |
|---|---|---|
| **بسملة** | | |
| **شكر** | | |
| **اهداء** | | |
| **ملخص** | | |
| **فهرس المحتويات** | | |
| **مقدمة** | | أ– د |
| **الفصل الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي و الاقتصاد المؤسساتي** | | |
| **تمهيد** | | 02 |
| **المبحث الأول** | **مدخل نظري حول الاقتصاد المؤسساتي** | 03 |
| المطلب الأول | نشأة و تعريف الاقتصاد المؤسساتي | 03 |
| المطلب الثاني | مميزات الاقتصاد المؤسسي | 07 |
| المطلب الثالث | نظريات الاقتصاد المؤسساتي | 08 |
| **المبحث الثاني** | **عموميات حول النمو الاقتصادي** | 13 |
| المطلب الأول | تعريف النمو الاقتصادي و مميزاته | 14 |
| المطلب الثاني | أسس النمو الاقتصادي | 16 |
| المطلب الثالث | نظريات النمو الاقتصادي و محددات قياس | 18 |
| **المبحث الثالث** | **مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي و علاقته بالنمو الاقتصادي** | 24 |
| المطلب الأول | **ركائز الاقتصاد الجديد للمؤسسات و مؤشراته** | 24 |
| المطلب الثاني | العلاقة بين الاقتصاد المؤسساتي و النمو الاقتصادي | 27 |
| **خلاصة الفصل** | | 32 |
| **الفصل الثاني: واقع الاقتصاد المؤسساتي و أثره على النمو الاقتصادي الجزائري** | | |
| **تمهيد** | | 34 |
| **المبحث الأول** | **الإصلاحات المؤسساتية و الاقتصادية في الجزائر** | 35 |

| | | |
|---|---|---|
| المطلب الأول | الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال | 35 |
| المطلب الثاني | الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية و المرحلة الانتقالية | 36 |
| **المبحث الثاني** | **تحليل وضعية النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي** | 43 |
| المطلب الأول | دراسة تحليلية للعوامل المؤسساتية في الجزائر(مؤشرات الحوكمة) | 43 |
| المطلب الثاني | علاقة العوامل المؤسساتية بالنمو الاقتصادي في الجزائر | 51 |
| **المبحث الثالث** | **جهود الجزائر في سبيل استحداث و إرساء الاقتصاد المؤسساتي** | 60 |
| المطلب الأول | التحديات التي تواجه الاقتصاد المؤسساتي الجزائري | 60 |
| المطلب الثاني | **سبل تفعيل الاقتصاد المؤسساتي من أجل رفع النمو الاقتصادي** | 62 |
| **خاتمة الفصل** | | 70 |
| **خاتمة عامة** | | 71 |
| **قائمة المراجع** | | 73 |
| **الملخص** | | |

## قـــــــائـــمـــة الجـــــــداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع نفقات التعديل الهيكلي لهذه المؤسسات | 39 |
| 02 | تطور مؤشر الرأي و المسائلة في الجزائر خلال الفترة (1996-2022) | 47 |
| 03 | تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة (1996-2022) | 48 |
| 04 | تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة (1996-2022) | 49 |
| 05 | تطور مؤشر ضبط الفساد للجزائر خلال الفترة 2003-2022 | 56 |


## قـــــائـــــمـــة الأشـــــكـــــال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مؤشر الفساد للجزائر خلال الفترة 2003-2022 | 54 |
| 02 | تطور مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة (1996-2022) | 44 |
| 03 | تطور مؤشر التنظيم و الاجراءات في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) | 46 |
| 04 | تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996-2022) | 50 |

# مقدمة

**مقدمة:**

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية ، أدت إلى حدوث تغييرات هامة ذات آثار بعيدة المدى تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسات الاقتصاد الحر وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة ، عملقة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص وإعادة الهيكلة والدخول في تحالفات استراتيجية وتكتلات اقتصادية.

ونظرا لهذه التطورات فانه من البديهي على الجزائر أن تحقق نموا كبيرا لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي أسوة ببقية الدول الموجودة في أنحاء مختلفة من العالم .

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أهم ركائز الاقتصاد الوطني باعتبار أنها توفر مستوى معيشي أحسن مع تقديم منتوجات وخدمات ذلك أنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، ولكن المؤسسة الاقتصادية شهدت نوعين من الأنظمة النظام الاشتراكي الذي يعتمد على تحقيق العدالة الاجتماعية والنظام الرأسمالي الذي يعتمد على المنافسة والحرية الاقتصادية.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة والحيوية في الاقتصاد لأنه يعطي الاتجاه والمسار للاقتصاد الوطني، يتصف بأنه عملية معقدة متشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية وسياسية، تعيقها عقبات داخلية وخارجية تعمل مختلف الدول على تخطيها وتجاوزها بهذا تحرص معظم الدول بما فيه الجزائر على تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمراره من أجل انعكاس بالإيجاب على أداء الاقتصادي ومعدل الرفاه الاقتصادي.

و عليه الاقتصاد المؤسساتي يمثل فلسفة ونظرية اقتصادية تركز على الدور الحاسم للمؤسسات في تحديد مسار النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد. يعتبر هذا النهج أن الإطار المؤسساتي للبلدان يلعب دوراً حاسماً في تحديد كفاءتها الاقتصادية وقدرتها على النمو المستدام ، بحيث تؤثر المؤسسات على النمو الاقتصادي من خلال عدة آليات، منها توفير بيئة تشجيعية للاستثمار والابتكار، وتعزيز الثقة بين الأطراف الاقتصادية، وتقديم

الحماية القانونية والتنظيمية للملكية والعقود. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المؤسسات الفعّالة في تعزيز التنافسية وتحسين إدارة الموارد الاقتصادية.

و على الرغم من أهمية الاقتصاد المؤسساتي في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن التحديات المتعلقة بالفساد، وضعف البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي قد تعوق قدرة المؤسسات على أداء دورها بشكل فعال. لذا، يجب على الدول الاهتمام بتعزيز وتطوير المؤسسات القوية والفعّالة كجزء أساسي من استراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وفقا لما سبق ذكره نطرح الاشكال الآتي :

**"هل يمكن للاقتصاد المؤسساتي أن يلعب دورا في التغلب على هذه التحديات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر؟"**

**الأسئلة الفرعية:**

- ما هو واقع الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر ؟
- كيف يمكن أن تساهم جودة المؤسسات في رفع معدلات النمو الاقتصادي؟
- ما هي التحديات التي تعيق الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر؟

**الفرضيات:**

- توجد علاقة إيجابية بين الاقتصاد المؤسساتي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- الاصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر عملت على تحسين الأداء الاقتصادي.

**أهمية الموضوع:**

- يُعدّ هذا الموضوع ذا أهمية كبيرة لفهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يُمكن لنتائج هذه الدراسة أن تُساهم في وضع سياسات لتحسين الاقتصاد المؤسساتي وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تُقدم هذه الدراسة مساهمة علمية في مجال الاقتصاد المؤسساتي وتطبيقاته في الدول النامية.

**أهداف الدراسة:**

- تحليل مكونات الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر.
- قياس الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر.

- دراسة العلاقة بين الاقتصاد المؤسساتي وكفاءة المؤسسات وسلوكها في الجزائر.
- تحليل العوامل التي تؤثر على تحسين الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر.
- تقديم توصيات لتحسين الاقتصاد المؤسساتي وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

**أسباب اختيار الموضوع:**

- تُعدّ الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- يُعدّ الاقتصاد المؤسساتي من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول النامية.
- هناك نقص في الدراسات التي تُحلل أثر الاقتصاد المؤسساتي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**صعوبات الدراسة:**

- عدم وجود احصائيات دقيقة لا سيما تلك المتعلقة بالمؤشرات المؤسساتية.
- عدم وجود خلفية كافية و صعوبة الحصول المعلومات الخاصة بالاقتصاد المؤسساتي في الجزائر.
- أغلبية المراجع المتعلقة بموضوع البحث باللغة الإنجليزية مما يصعب مهمة الترجمة.

**منهج الدراسة :**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم استخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول بحيث تم التطرق الى متغيرات الدراسة نظريا ، اما المنهج التحليلي فتم الاعتماد عليه في الفصل الثاني الذي شمل دراسة تحليلية لاثر الاقتصاد المؤسساتي على النمو الاقتصادي لعينة من المؤسسات الجزائرية .

**الدراسات السابقة :**

**1-دراسة محمد عبد الرحمن بعنوان " أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدول العربية:** تحليل مقارن بين الدول النفطية وغير النفطية " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ،2020: تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، مع التركيز على المقارنة بين الدول النفطية وغير النفطية و استخدمت المنهج الوصفي التحليل و المقارن من خلال استعمال تحليل الانحدار متعدد باستخدام بيانات من 22 دولة عربية خلال الفترة من 1990 إلى 2018، و أظهرت الدراسة أن جودة المؤسسات لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الدول العربية. كما أظهرت الدراسة أن هذا التأثير يكون أقوى في الدول غير النفطية مقارنة بالدول النفطية.

**2–دراسة فاطمة الزهراء بن عمار بعنوان " دور جودة المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية"** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2019: و هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور جودة المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018، و استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الانحدار متعدد باستخدام بيانات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أظهرت الدراسة أن جودة المؤسسات لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر. كما أظهرت الدراسة أن هذا التأثير يتأثر بعوامل أخرى، مثل مستوى التعليم والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**3– دراسة – زاوي أحمد صادق**– أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان (2016-2017) **بعنوان:" *الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الجزائر*** قام الباحث بدراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد و النمو الإقتصادي و مدى تأثير العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي بإستخدام مؤشرات الحكم الراشد ، حيث توصل إلى نتيجة وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي، واستنتج بأن العقبات الرئيسية التي تعرقل النمو في الجزائر هي: الديمقراطية، الفساد، البيئة غير المواتية للاستثمار وغياب سيادة القانون.

**4–دراسة جوزيف ستيغلتز (*Joseph Stieglitz*) بعنوان " المؤسسات والنمو الاقتصادي: تحليل مقارن بين الدول المتقدمة والنامية"، مجلة الاقتصاد السياسي، جامعة شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002:** تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي، مع التركيز على المقارنة بين الدول المتقدمة والنامية باستخدام المنهج التحليلي المقارن ، و أظهرت الدراسة أن المؤسسات القوية تلعب دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. كما أظهرت الدراسة أن هناك حاجة إلى إصلاحات مؤسسية في العديد من الدول النامية لتعزيز النمو الاقتصادي.

**5– دراسة *Sugata Ghosh* and *Kyriakos C. Neanidis* (2011) مقال بعنوان:**

***"Corruption, fiscal policy, and growth : a unified approach "***

يتمحور هذا المقال حول الفساد والمالية العامة وأثرهما على سياسة الانفاق والنمو، حيث توصل من خلالها الباحثان إلى أن آثار الفساد المالي والإداري على السياسة المالية غامضة، حيث يمكن أن تظهر من

خلال أن الفساد المالي والإداري يؤدي إلى التقليل من إنتاجية النفقات الحكومية، كما أن للفساد أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي.

# الفصل الأول :

# الاطار النظري للنمو الاقتصادي و الاقتصاد

**تمهيد :**

يعتبر الاقتصاد المؤسساتي من المفاهيم الأساسية في دراسة النمو الاقتصادي، حيث يركز على كيفية تأثير المؤسسات والقوانين والسياسات الحكومية على النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو. يهدف الاقتصاد المؤسساتي إلى فهم كيفية تشكيل البيئة التي تؤثر فيها الشركات والأفراد على سلوكهم الاقتصادي وقراراتهم التي تؤثر في الاستثمار والإنتاجية.

تعتمد النظرية الاقتصادية المؤسساتية على تحليل البنى القانونية والتنظيمية والسياسية التي تحكم السوق، وتحديد كيفية تأثيرها على الابتكار والاستثمار والتنافسية. وبالتالي، يعتبر فهم هذه العوامل الأساسية أمرًا حاسمًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن.

من خلال تحليل الاقتصاد المؤسساتي، يمكن تحديد العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي، مثل الفساد، وضعف إطار التشريعات، وقلة الشفافية، وعدم التوزيع العادل للثروة. وبالتالي، يمكن لسياسات الإصلاح الاقتصادي المبنية على الفهم العميق للمؤسسات تعزيز الظروف التي تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث و هي كما يلي :

- المبحث الأول : مدخل نظري حول الاقتصاد المؤسساتي
- المبحث الثاني : عموميات حول النمو الاقتصادي
- المبحث الثالث :العلاقة بين الاقتصاد المؤسساتي و النمو الاقتصادي

## المبحث الأول : مدخل نظري حول الاقتصاد المؤسساتي

الاقتصاد المؤسساتي يمثل نهجاً في دراسة الظواهر الاقتصادية يركز على الأثر الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية والسياسية في تحديد سلوك الاقتصاد ونتائجه. يركز هذا النهج على فهم كيفية تأثير القوانين والقواعد والهياكل التنظيمية على السلوك الاقتصادي للأفراد والشركات. يعتبر الاقتصاد المؤسساتي أنموذجاً شاملاً يسلط الضوء على العلاقة بين المؤسسات والنتائج الاقتصادية، ويسعى لتحليل كيفية تأثير القوانين والسياسات على توزيع الموارد وأداء الاقتصاد بشكل عام.و من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب أولها نشاة و تعريف الاقتصاد المؤسساتي و المطلب الثاني مميزات الاقتصاد المؤسساتي و المطلب الثالث اهم نظرياته .

### المطلب الأول : نشأة و تعريف الاقتصاد المؤسساتي

في هذا المطلب سنتعرض الى اهم التطورات و الاحداث التي أدت الى ظهور فكرة و مصطلح الاقتصاد المؤسساتي و بعدها مختلف التعاريف التي المت بهذا الأخير .

#### أولا : نشأة الاقتصاد المؤسساتي

بدأت مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد تتبلور مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين، حيث برزت مع كتابات لانس ديفز ودوجلاس نورث وأوليفر ويليامسن وأرمر الكاين وهارولد ديمستز. تطورت هذه المدرسة بشكل واضح نحو نهاية العقد، ومن ثم بدأت تشهد نموًا سريعًا بدءًا من الثمانينيات.[1]

كما تتبنى المدرسة المؤسسية الحديثة منهجًا يستوحي عناصره الأساسية من التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، مع التركيز الخاص على مفاهيم مثل المقارنة بين العائد والتكلفة، واختيار السلوك الرشيد لتحقيق تعظيم العائد أو تقليل التكلفة. إلا أن الميزة الفريدة لهذه المدرسة هي توسيع نطاق استخدام هذه الأدوات الاقتصادية لفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية الأخرى، مثل حقوق الملكية واحترام حقوق الجيران، إلى جانب

[1] ايمان الشاعر ، **الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري**، ط1، شركاء التنمية للبحوث و الاستشارات و االتدريب، مصر ، 2007، ص23.

تحليل السوق والأسعار. حيث بدأ الاهتمام بالمدرسة المؤسسية الحديثة ينمو في بداية التسعينيات، حيث يعود جذور هذا التوجه إلى الاقتصادي كوز الذي وضع اللبنات الأولى للبحث في المستوى الجزئي من الاقتصاد المؤسسي الجديد من خلال مقالته "طبيعة المنشأة" التي نشرها عام 1936. ومن ثم، استمرت الدراسات والأبحاث في مستوى الاقتصاد المؤسسي الجديد بمقالة "كوز" مشكلة التكلفة الاجتماعية التي نشرها عام 1960. و بالرغم من أن المدرسة المؤسسية القديمة والمدرسة النيوكلاسيكية كانتا ذات تأثير كبير في تطور المدرسة المؤسسية الجديدة، إلا أن الأخيرة تمتلك خصوصية في نهجها وتطورها، مما يجعلها تشكل تيارًا فريدًا ومؤثرًا في الفهم الاقتصادي الحديث.

و تتمثل أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل من الاقتصاد المؤسسي الجديد والقديم:[1]

شهد تاريخ الفكر الاقتصادي محاولات عدة لدمج المؤسسات والتغيير المؤسسي في النظريات الاقتصادية، بدءًا من أعمال الاقتصاديين الكلاسيك مثل آدم سميث، والمدارس التاريخية الألمانية والإنجليزية والماركسية، وصولاً إلى رواد المدرسة النمساوية مثل كارل منجر والمدرسة النيوكلاسيكية مثل الفريد مارشال. تأتي بين تلك المحاولات المدرسة المؤسسية القديمة التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين وازدهرت خلال الفترة الممتدة من عام 1890 حتى عام 1930.

وصارت الاتجاه الفكري السائد في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في الجامعات الأمريكية. تنظر المدرسة المؤسسية القديمة للسلوك الاقتصادي على أنه يتم في هياكل اجتماعية أو قواعد مؤسسية تفرضها المجتمعات وينظر للتصرفات الفردية على أنها معاملات، وهي بذلك ليست سلوك فردي أو عملية مبادلة لسلع معينة، وبعد الانتقال من التركيز على السلع والأفراد إلى التركيز على المعاملات وأثر الجماعات على تصرف الأفراد هو بداية الانتقال في الفكر الاقتصادي من المدارس الكلاسيكية إلى المدارس المؤسسية. ويمكن القول بأن المدرسة المؤسسية قد مرت بمرحلتين متميزتين: المرحلة الأولى، كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقداً ومعارضة للفكر الاقتصادي السائد فمحور الاهتمام ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها. وتضم هذه المرحلة أسماء مهمة منها "لوريستين فيبلن" والذي يمثل المرحلة الأولى للمؤسسة الراديكالية والمعارضة للتيار

[1] ايمان الشاعر ، مرجع سابق ، ص23

الرئيسي للفكر الاقتصادي السائد. المرحلة الثانية تميزت بأن بدأت المدرسة المؤسسية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية.

يتفق كل من الاقتصاد المؤسسي الجديد والقديم في ما يلي[1]:

- ضرورة إدخال المؤسسات في التحليل الاقتصادي.
- أهمية تطعيم التحليل الاقتصادي بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
- اعتبار المعاملة عملية تداول الحقوق ملكية الأصل أو الشيء محل التبادل.
- اعتبار المعاملة وحدة التحليل الأساسية في الاقتصاد
- دراسة التغيير المؤسسي عبر الزمن.

وترجع أوجه الاختلاف في الآتي:

- ✓ الاقتصاد المؤسسي القديم يرفض الإطار النيوكلاسيكي للتحليل، الذي يعتمد على فكرة رشادة الأفكار وسلوك تعظيم المصالح الشخصية للأفراد. أما الاقتصاد المؤسسي الجديد، فيعتمد على الإطار النيوكلاسيكي ولكن بتعديلات تجعله أكثر واقعية، مثل إدخال عدم كمال الأسواق وتكاليف المعاملات وحقوق الملكية.
- ✓ الاقتصاد المؤسسي القديم يروج لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح فشل الأسواق بسبب عدم عدالة توزيع الدخل والثروة التي تنتج عن الاعتماد على آليات السوق، بينما يتجه الاقتصاد المؤسسي الجديد نحو السوق ويعارض تدخل الدولة، ويؤكد على أهمية وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود. يعتبر كلا المدرستين نظام السوق والدولة ترتيبين مؤسسيين بديلين، حيث لكل منهما مجالات نجاح وفشل متباينة.

**ثانيا : تعريف الاقتصاد المؤسساتي :**

تعددت التعاريف حول مصطلح الاقتصاد المؤسساتي و تمثلت في :

[1] بلال بوجمعة ، بن قانة إسماعيل ، **تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة** خلال الفترة 1996-2015، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 18، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017، ص263

"الاقتصاد المؤسساتي هو فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة تأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي، حيث يُعرّف المؤسسات بأنها القواعد والقوانين والأعراف والتقاليد التي تحكم سلوك الأفراد والمجتمعات[1]".

"الاقتصاد المؤسساتي هو تحليل العلاقة بين المؤسسات والتنظيمات والأنشطة الاقتصادية، حيث تُعرّف المؤسسات بأنها قواعد رسمية وغير رسمية تحدد سلوك الأفراد في سياقات اقتصادية مختلفة"[2] .

الفكر المؤسسي يرى أن العبرة هي بالمؤسسات الاجتماعية السائدة، وأن السوق نفسها لا تعدو أن تكون إحدى هذه المؤسسات، وهي تتأثر بالأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع من الدولة النظام القانوني، والقيم السائدة. فالتيار الرئيسي للاقتصاد يرى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد أما الاقتصاد المؤسسي فإنه يوجه عنايته للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد، سواء كانت هذه السيطرة راجعة إلى اعتبارات فنية أو قانونية، ومن هنا الاهتمام الكبير بالتطور التكنولوجي ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة، والتنظيم القانوني والاجتماعي.

ويؤكد الاقتصاد المؤسسي على الدراسة الأوسع للمؤسسات ووجهات نظر الأسواق نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة الأفراد الشركات الدول والأعراف الاجتماعية.

ويعتبر الاقتصاد المؤسسي الجديد أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار تؤدي مجتمعة إلى تخفيض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الأسواق وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ومن بين تلك الأدوار حماية الملكية للأفراد، والتي يقصد بها في أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد حق الفرد في التمكن الفعلي من الأصول أو الموارد ذات القيمة؛ وليس مجرد ملكية تلك الأصول أمام القانون، وبذلك يختلف المعنى الاقتصادي لحقوق الملكية عن المعنى القانوني لها. ونذكر من تلك الأدوار ما يلي[3]:

- توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع.

[1] سلطان جاسم، **الاقتصاد المؤسساتي** ، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ،2013، ص23.
[2] نصر سامي، **الاقتصاد المؤسساتي** ، ط1، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، 2008، ص19.
[3] ايمان الشاعر ، مرجع سابق ، ص25 .

- حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول والخروج والأسواق وإجراءات ممارسة الأعمال، وتطبيق
- قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار.
- تيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.

و عليه و من خلال ما سبق نستنتج تعريف شامل للاقتصاد المؤسساتي حيث :" هو تخصص في الاقتصاد يدرس الأثر الذي تلعبه المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي والنتائج الاقتصادية. يركز على كيفية تأثير المؤسسات، مثل القوانين والتنظيمات والقيم الاجتماعية، على الأنشطة الاقتصادية والتنمية .[1]

**المطلب الثاني : مميزات الاقتصاد المؤسسي**

الاقتصاد المؤسسي يمثل توجه بحثي حديث نسبياً يهدف إلى تحليل قضايا التنمية، حيث يركز على دور المؤسسات الاقتصادية ويسعى إلى تقديم فهم أكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي، باستخدام تحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى.

يعتمد الاقتصاد المؤسسي الجديد على تعديل بعض فروض النظرية النيوكلاسيكية لجعلها أكثر واقعية، من خلال تحديد أن رشادة الأفراد مقيدة وأن المعلومات غير كاملة، مما يتطلب تكلفة إضافية لتنظيم المعاملات وإتمامها، والمعروفة بتكاليف المعاملات.

تعتبر العمل الجماعي من أهم فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد، حيث يدرس الظروف التي ينشأ فيها التعاون المشاهد في الواقع، وكيفية تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين العمل الجماعي، مستخدماً أساليب مثل دراسة الحالة ونماذج نظرية المباراة والاقتصاد التجريبي.

بالتالي، يصبح العمل الجماعي ضرورة حتمية في ظل التغيرات الحادثة في مختلف المجالات، مما يتطلب إنشاء تنظيمات وقيادة جديدة للعمل تخدم مصالحهما الاقتصادية. ويعتبر الإطار المؤسسي لعملية التنمية دورًا رئيسيًا

[1] مناد علي، بونوة شعيب، **إشكالية التغيير و التحول السياسي في البلدان العربية** ، مجلة الانسان و المجتمع ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، العدد الخامس ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013، ص 10 .

في تحليلها، بمراعاة التأثيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية على عملية التنمية بشكل عام، وهو موضوع يلقى اهتمامًا متزايدًا بين المتخصصين في دراسات التنمية في السنوات الأخيرة.

والمقصود بالمؤسسات هو قواعد ناظمة للسلوك تسندها حوافز وجزاءات تعزز إتباع المواطنين لها، وقد تكون هذه القواعد رسمية مثل قواعد الدستور والقانون والعقود، وقد تكون غير رسمية نابعة من العرف والتقاليد والثقافة بصفة عامة، وقد تكون قواعد بسيطة مثل قواعد المرور أو الانتخابات، أو مركبة مثل النظام التعليمي أو المصرفي أو القضائي، ولكنها لا تكتسب صفتها المؤسسية إلا إذا أثرت على سلوك المواطنين، ولهذا السبب فقد تفتقد القواعد القانونية والمنظمات الرسمية الصفة المؤسسية إذا ظلت حبرا على ورق، أو إطارا لا ظل له على أرض الواقع. كما أن القواعد المؤسسية ذاتها ليست من طبيعة واحدة من حيث تأثيرها على عملية التنمية، فبعضها حافز على التنمية، وبعضها الآخر معوق لها .

**المطلب الثالث : نظريات الاقتصاد المؤسساتي**

إن الهدف من عرض النظريات الرئيسية للاقتصاد المؤسسي الجديد هو إظهار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد عبارة عن تيار متعدد التخصصات يجمع بين كلا من الاقتصاد والقانون ونظرية التنظيم والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إلا أن لغته الأساسية تظل هي الاقتصاد. وتتمثل النظريات الرئيسية التي تشكل جزءًا من الاقتصاد المؤسسي الجديد في نظرية تكاليف المعاملات ونظرية حقوق الملكية ونظرية الوكالة.

**1-نظرية تكاليف المعاملات**

يُعتبر "رونالد كواس" مؤسس هذه النظرية، حيث قام بكتابة مقال في عام 1937 بعنوان "طبيعة الشركة". منذ ذلك الحين، أصبحت تكاليف المعاملات فئة مهمة للغاية في الاقتصاد الكواسي، حيث يُعتبر تفسيرها ضروريًا لفهم العديد من جوانب عمل النظام الاقتصادي، بما في ذلك ظهور الشركة نفسها .[1]

تُعرف تكاليف المعاملات بأنها التكاليف التي تنشأ نتيجة تطبيق آليات السوق، وبمعنى آخر، فهي تكاليف العمليات المتعلقة بالتفاوض لإبرام العقود ومراقبة الأداء وتعريف الشركاء التجاريين. وفي عام 1969، قدم كينيث

[1] إبراهيم زكريا الشربيني ، **الاقتصاد المؤسسي الجديد و دوره في دعم عملية التنمية في الدول النامية و منها مصر** ، مجلة التجارة و الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة دمياط، مصر ، 2020 ، ص22 .

أرو تعريفًا لتكاليف إدارة النظام الاقتصادي، وتحددت هذه التكاليف من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)كتكاليف التبادل في السوق، أي التكاليف المتعلقة بكشف أسعار السوق وتحضير العقود وتنفيذها. وتأتي تكاليف المعاملات من عدة مصادر، بما في ذلك البحث عن المعلومات وتحليل الخيارات واختيار المنتج وإعداد العقد وتنفيذه، إضافة إلى التكاليف الناتجة عن المعرفة المحدودة والانحياز نحو ارتكاب الأخطاء.[1]

ويرى "كواس Coase "أنه من دون مراعاة تكاليف المعاملات يستحيل فهم عمل النظام الاقتصادي بشكل صحيح، كما يستحيل أن يكون لديه أساس سليم لوضع السياسة الاقتصادية". حيث لاحظ Coase أن العلاقات بين الشركات تحكمها أسعار السوق، بينما في حالة العلاقات فيما بين المؤسسات، فإن الأمر يكون مختلفا، حيث يتم اتخاذ القرارات من خلال التنسيق الشامل فيما بينها، والذي يعد أساساً مختلفاً عن تعظيم الأرباح من خلال أسعار السوق.[2]

وإذا لم يتم إدارة المعاملات بواسطة نظام الأسعار، فيجب أن يتم إدارتها بواسطة المؤسسات نفسها. وأن الغرض من منظمة الأعمال هو إعادة تهيئة ظروف السوق التنافسية لعوامل الإنتاج. وأن إدارة المعاملات داخل المؤسسة تتم بتكلفة أقل من السوق الفعلية. حيث يمكن لرجال الأعمال تخفيض تكاليف المعاملات عن طريق أنشطة التنسيق المتعلقة بالالتزامات التعاقدية بأنفسهم. وتجدر الإشارة إلى أن هناك جزء آخر من التكاليف، يأتي من داخل المؤسسة، مثال ذلك التكاليف الناشئة عن مشكلات تدفقات المعلومات والحوافز ورصد وتقييم الأداء .

وفي مقال "طبيعة الشركة" أثار Coase سؤال عن سبب وجود أية معاملات سوقية إذا كان بإمكان المنظمات تخفيض التكاليف. كما ذكر أيضاً أسباب ذلك، حيث أوضح "كواس" أن السبب الأول هو أن هناك صلة بين حجم الشركة وتكاليف إدارة المعاملات الإضافية. ففي الشركات الكبيرة يمكن أن تصل تكاليف إدارة المعاملات الإضافية إلى مستويات عالية تكون مساوية لتكاليف المعاملات السوقية الإضافية. والسبب الثاني الذي ذكره Coase، هو أنه مع زيادة المعاملات المنظمة، يفشل رجال الأعمال في وضع عوامل الإنتاج في أفضل

[1] إبراهيم زكريا الشربيني، مرجع سابق ، ص22

[2] Parada, J. **Original Institutional Economics and New Institutional Economics**: Revisiting the Bridges (Or the Divide). 2002. P. 50.

استخداماتها والتي تكون فيها قيمتها أكبر، أي أنهم يفشلوا في تحقيق أفضل استخدام لعوامل الإنتاج". ولقد قام "أوليفر ويليامسون Oliver Williamson بتطوير إطار "كواس" وتوسيعه، حيث أن "أوليفر ويليامسون هو الذي صاغ مصطلح "تكاليف المعاملات". ووفقا له، تظهر تكاليف المعاملات عندما يتم نقل سلعة أو خدمة عبر واجهة منفصلة تكنولوجيا. وإحلال تحليل تكاليف المعاملات محل تكاليف تركيز التكنولوجيا والإنتاج أو التوزيع من خلال الاعتماد على دراسة التكاليف المقارنة للتخطيط والتكيف والإشراف وتتعلق هذه التكاليف بإنجاز المهام في الهياكل المختلفة للإدارة.

ويعرف Williamson المعاملة بأنها "عملية يتم فيها نقل السلعة أو الخدمة من خلال واجهة منفصلة تكنولوجياً". كما يوضح أن المعاملة ليست مجرد تبادل سوقي، ولكنها تغطي جميع إجراءات التبادل داخل الشركة لقد كان Williamson أيضا أول من اهتم بـ "أبعاد المعاملة" والتي تحدد مواصفات المعاملة وكيفية اتمامها. وتتمثل هذه الأبعاد في خصوصية الأصول ومدى تكرار المعاملة وعدم اليقين الذي يحيط بالمعاملة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد لها تأثير على حجم تكاليف المعاملات فزيادة عدد مرات تكرار المعاملات تقلل من تكاليف المعاملات ، كما أنه كلما زادت خصوصية الأصول (أي أن الأصل له استخدامات محددة، كلما ارتفعت تكاليف المعاملات .[1]

## 2 –نظرية حقوق الملكية

حين يتم منح صاحب الأصل حقوق الملكية، يُمنح بذلك مجموعة من الامتيازات التي تشمل حريته في استخدام الأصل والتمتع به، بالإضافة إلى حقه في منع الآخرين من استخدامه، وله أيضًا حرية نقل هذه الحقوق للآخرين عن طريق البيع أو الهبة أو المنح. يُعتبر حقوق الملكية المرتبطة بالأصل عبارة عن مجموعة من الحقوق التي تتيح لصاحبها اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الأصل، حيث تُعرف هذه الحقوق في النصوص القانونية بالاستحقاقات، والتي تتيح حقوق الوصول لاتخاذ إجراءات معينة، وحقوق الاستبعاد التي تمنع الآخرين من اتخاذ إجراءات معينة، وتشمل ذلك حق الاحتجاج وحق التدفقات النقدية.

[1] Watkins, T. **The Transaction Cost Approach to the Theory of the Firm**. Retrieved from: http://www.sjsu.edu/faculty/watkins/coase.htm.

في دراسته عام 1967، أكد Demsetz أن حقوق الملكية تمنح الفرد الحق في الاستفادة من أو الإضرار بالذات أو بالآخرين. يعني هذا أنها تمنع استخدام الأسلحة ضد المنافسين، لكنها قد تسمح بالاستفادة من استخدام الأسلحة ضد أي متسلل. ومن الممكن أن تسمح بالإضرار بالآخرين من خلال إنتاج منتج متميز، ولكنها تمنع الاستفادة منه عن طريق البيع بسعر أقل من الحد الأدنى. بالتالي، توضح حقوق الملكية كيف يمكن للأفراد الاستفادة من الأمور أو تلحق الضرر بها، ومن يتحمل التكاليف عند تغيير الإجراءات التي يتخذها الفرد. وتتميز حقوق الملكية بأربع خصائص هي :[1]

**1–الشمولية universality** :حيث يمكن لكلا من الأفراد الدولة والجماعات أن تحتفظ بحقوق الملكية؛ كما أن استحقاقاتها يجب أن تكون محددة ومنفذة بالكامل.

**2– التفرد exclusivity** : حيث أن جميع الفوائد والتكاليف هي للمالك فقط وهذه الخاصية تتعلق بالقدرة على التحمل، وهي مدة استحقاق هذه الحقوق.

**3– قابليتها للنقل transferability** : حيث يمكن نقل جميع حقوق الملكية من مالك إلى آخر في تبادل طوعي وتكون قابلية النقل هذه مرتبطة بالقدرة على تجزئة الأصل.

**4– الأمن أو الضمان security** : حيث يجب أن تكون حقوق الملكية مصانة أو محمية من المصادرة. فحقوق الملكية يمكن أن يحتفظ بها الأفراد والجماعات والدولة. حيث تعرف حقوق الملكية التي يحتفظ بها الأفراد بحقوق الملكية الخاصة وحقوق الملكية التي يحتفظ بها الجماعات تعرف بحقوق الملكية الجماعية وحقوق الملكية التي تحتفظ بها الدولة تعرف بأنها شكل متسع من الحقوق الجماعية. وهناك علاقة وثيقة بين حقوق الملكية والعوامل الخارجية. فأحد وظائف حقوق الملكية هي تحقيق أكبر قدر من استيعاب العناصر الخارجية من خلال توجيه الحوافز. فأي تأثير خارجي محتمل يمكن أن يكون تكلفة وعائد، وهذا يرتبط بدرجة الترابط الاجتماعي. حيث أنه من الضروري أن تتجاوز تكلفة المعاملة في الحقوق بين الأطراف المكاسب الناتجة عن الاستيعاب. وهذا يعني أن تكاليف المعاملات يمكن أن تكون كبيرة بسبب الصعوبات التي تواجه التبادل والأسباب القانونية .

[1] إبراهيم زكريا الشربيني ، مرجع سابق ، ص22.

وتفترض نظرية حقوق الملكية أن إنتاج أو استهلاك سلعة أو خدمة يؤثر على المشاركين في السوق، أي أن هناك عوامل خارجية في كل اقتصاد. ووفقا لهذه النظرية، ونظرا لاستيعاب العوامل الخارجية، فإنه يمكن تقليل نطاق العلاقات غير القابلة للتغيير. وبالتالي يجب أن تكون المهمة الرئيسية للحكومة هي ضمان التقسيم الدقيق لحقوق الملكية. ويرتبط الاستيعاب بتكاليف المعاملات لأنه على سبيل المثال، تأمين حقوق الملكية له ثمن .

وقد لاحظ دوجلاس نورث Douglas North أنه يمكن استكمال وزيادة فاعلية القواعد غير الرسمية بالقواعد الرسمية. حيث أنه داخل القواعد الرسمية نفسها ما يلي: قواعد سياسية وقضائية وقواعد اقتصادية وعقود كما يجوز أيضا من قواعد رسمية لتعديل أو مراجعة أو استبدال القيود غير الرسمية .

وتعرف حقوق الملكية بالقواعد الاقتصادية. وأن اتخاذ القرارات السياسية هو الذي يحدد وينفذ حقوق الملكية. ويتأثر الهيكل السياسي بهيكل المنافع الاقتصادية. وأن نظرية حقوق الملكية، كدالة بسيطة في التغيرات الحاصلة في التكاليف والمنافع الاقتصادية، لا يتم نشرها في الأدبيات الاقتصادية. ووفقا لما يقوله "نورث"، أن هذه النظرية تحتاج إلى تعديل، وذلك لكي تأخذ في حسابها استمرارية حقوق الملكية غير الفعالة .[1]

**3-نظرية الوكالة:**

نظرية الوكالة تعتبر ذات أهمية بالغة في فهم العلاقات بين أصحاب العمل والعاملين، أو الملاك والمديرين، أو المشترين والموردين. الفكرة الرئيسية تقوم على علاقة الوكالة بين الموكل والوكيل، حيث يُكلف الموكل الوكيل بأداء مهمة محددة، ويقوم الوكيل بأدائها بالنيابة عنه. يُمنح الوكيل صلاحيات اتخاذ القرار بتفويض من الموكل، ويتم تقدير أداء الوكيل بناءً على توافق أفعاله مع مصلحة الموكل.

تُعرف علاقة الوكالة، كما وصفها Jensen and Meckling في عام 1976، على أنها "عقد يتيح للموكل استعمال الوكيل لأداء بعض الخدمات نيابةً عنه، مما يعني تفويض بعض سلطات اتخاذ القرار للوكيل. ويحصل الوكيل على الثناء على أدائه طالما كان يتماشى مع مصلحة الموكل."

[1] Frédenic Parrat, **Le gouvernement d'entreprise**, Dunod, paris, 2003,p 12

ومع ذلك، تنطوي علاقة الوكالة أيضًا على احتمالات للاستغلال (Opportunism)، حيث يكون لكل من الموكل والوكيل أهداف وتفضيلات مختلفة بشأن المخاطر. في حالة سعي الموكل والوكيل لتحقيق أقصى قدر من المنفعة، فإن هناك افتراضًا بأن الوكيل قد لا يعمل دائمًا لتحقيق المصلحة الرئيسية، مما يؤدي إلى تعارض بين أهداف الوكيل ورغبات الموكل، هذا الصراع يُعتبر المشكلة الرئيسية في علاقة الوكالة، حيث يصعب على الموكل التحقق مما إذا كان الوكيل يعمل لصالح تحقيق المصلحة الرئيسية.

والمشكلة الثانية هي : تقاسم المخاطر. والتي تحدث عندما يرى كلا الطرفين المخاطرة بشكل مختلف. وتتمثل المشكلة هنا في أن كل من الموكل والوكيل يمكنهما التصرف بطريقة مختلفة اعتماداً على المخاطر التي يتعرض لها كل منهما، أي أن نظرية الوكالة تهتم بحل هذه المشكلات .[1]

يمكن حل المشكلة الأولى عن طريق وضع حوافز مناسبة للوكيل. إذا كان للوكيل فرصة لتحقيق مكاسب كبيرة، فإن الموكل والوكيل لن يكونا بحاجة للعمل ضد المصلحة الرئيسية، حيث أن ذلك لن يُسهم في تحقيق الربح المتوقع. عادةً ما يلجأ الموكل إلى تكبد تكاليف المراقبة للوكيل، وذلك للحد من الأنشطة غير الملائمة. هذه المشكلة شائعة جداً في جميع المنظمات والجهات التعاونية على مختلف مستويات الإدارة.

تكاليف الوكالة تشمل تكاليف الموكل وتكاليف الوكيل والتكاليف البديلة. تكاليف الموكل تتضمن تكاليف مراقبة تصرفات الوكيل، بينما تتعلق تكاليف الوكيل بنفقات الوكيل للحصول على ثقة الموكل، مثل تكاليف التأمين وتكاليف الترابط. وتمثل هذه التكاليف الحماية التي تضمن للموكل تعويضًا في حالة عدم قيام الوكيل بالتصرف نيابة عنه. أما التكاليف البديلة فتشير إلى الخسائر المتبقية، وهي تكاليف الانخفاض في مستوى الرفاهية التي يعاني منها الموكل نتيجة اختلاف قرارات الوكيل وأفعاله عن الفائدة الرئيسية المتوقعة.

تجاهل المخاطر من قِبَل الوكيل يعتبر مفهوماً، حيث أن موقفه من التوظيف والعقد أو الاتفاق قد يجعله غير قادر على تنويع مواقفه. بالمقابل، الموكل، الذي يمتلك عادة العديد من الأصول، يمثل طرفاً يبحث عن المخاطرة. هذه المشكلة تظهر بوضوح في المؤسسات الكبيرة، حيث يُعين المساهمون مديرين لإدارة أصولهم، ويتم ربط سلوك المديرين بشكل صارم بعقود العمل[2].

[1] إبراهيم زكريا الشربيني ، مرجع سابق ، ص25.

[2] إبراهيم زكريا الشربيني ، مرجع سابق ، ص26.

**المبحث الثاني : عموميات حول النمو الاقتصادي :**

النمو الاقتصادي يمثل هدفا أساسيا في سياق التنمية الاقتصادية لأي دولة أو منظمة. يتمثل هذا النمو في زيادة في إنتاج وثروة البلد على مر الزمن، ويعتبر عاملاً أساسياً لتحسين معيشة السكان وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. يتضمن النمو الاقتصادي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. وباعتباره مؤشراً على صحة الاقتصاد، يستخدم النمو الاقتصادي كمعيار لقياس أداء الدول وتحديد سبل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب وجود سياسات اقتصادية فعالة واستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجيا وتعزيز الاستثمارات وتعزيز القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال. و تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب المطلب الأول تعريف النمو الاقتصادي و ميزاته و المطلب الثاني أسس النمو الاقتصادي و المطلب الثالث نظريات النمو الاقتصادي و محددات قياسه.

**المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي و مميزاته**

تم تبني مصطلح النمو الاقتصادي من خلال العديد من الباحثين و المختصين كونه يعتبر هدف أي اقتصاد دولة و عليه سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف النمو الاقتصادي و ابراز اهم الخصائص التي يتميز بها .

**أولا : تعريف النمو الاقتصادي**

اختلفت التعريفات النمو الاقتصادي من حيث تطرق العديد من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي وبالتالي نذكر منها:

- ✓ أبسط تعريف له هو أنه "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم.
- ✓ كما أنه الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة للحصول زيادة أو تحسن في إستخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[1].
- ✓ في تعريف آخر عرف بأنه "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في إقتصاد ما".

[1] الوليد قسوم الميساوي، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر منذ1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10 ماي2018 ص 36.

- ✓ وعرفه سيمون كوزت على أنه: ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسة والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[1].
- ✓ و هنا من عرف النمو على انه زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية و يتمثل فيها تراكم لدى المجتمعات من راسمال و قوى بشرية و زيادة الحاجات و نمو المتطلبات، الامر الذي يدفع حدوث نمو اقتصادي و طبيعي .[2]
- ✓ و يعرف أيضا بانه على انه حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تنذرج عبر الزمن، و هذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل : زيادة الاستثمار، تحقيق التقدم التقني و تاهيل و زيادة كفاءة الايدي العاملة، و الذي يسهم اجمالا في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .[3]

و عليه و من خلال ما سبق نستنتج تعريف شامل للنمو الاقتصادي اذ يشير إلى زيادة في إنتاج وثروة الدولة على مر الزمن. يمكن أن يتمثل هذا النمو في زيادة الإنتاج الإجمالي للبلد، أو زيادة في الدخل الفردي، أو ارتفاع في القدرة الشرائية، أو تحسين في معدلات البطالة، أو زيادة في الاستثمارات، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية. يتم قياس النمو الاقتصادي عادة بنسبة الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الإجمالي للبلد)، ويعتبر النمو الاقتصادي هدفاً مهماً للسياسات الاقتصادية حيث يسعى القادة السياسيون والاقتصاديون إلى تحقيق مستويات مستدامة من النمو لتحسين معيشة الشعوب وتطوير الاقتصادات.

**ثانيا : مميزات النمو الاقتصادي :**

يوجد عدة خصائص للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

---

[1] علي مكيد، **محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2018)**، مجلة، جامعة المدية 2021/06/01 ص 127.

[2] الطيب داودي ، **الاستراتيجية المالية لتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، بمصر ،2008 ، ص07

[3] فروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن احمد دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** ، جامعة عبد العزيز بجدة، السعودية ، 2014، ص327

- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[1].

**المطلب الثاني : أسس النمو الاقتصادي**

و يبرز هذا المطلب اهم الأساس التي يرتكز عليها النمو الاقتصادي و منها نذكر ما يلي :

**أولا : أنواع النمو الاقتصادي**

**أ – النمو التلقائي**: الظاهرة تتمثل في زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يتجاوز معدل النمو السكاني في مجتمع معين، وذلك نتيجة لتفاعل العوامل الاقتصادية بشكل طبيعي وغير مستند إلى خطط اقتصادية محددة أو تدخلات من التخطيط الوطني.

**ب –النمو العابر**: يحدث نتيجة أسباب طارئة ويزول بزوالها، وهذا النوع ليست لديه صفة الاستمرارية، ففي بعض الدول النامية ينتج عند حدوث تطورات في تجارتها الخارجية، لكن له آثار محدودة.

**ت –النمو المخطط**: هذا النوع يحدث عند تدخل الدولة في وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وعليه فاعلية هذا النوع ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الاقتصادية والإدارية المتبعة[2].

**ثانيا : عوامل النمو الاقتصادي.**

توجد ثلاث عناصر للنمو هي كالآتي:

**1–تأثير الزيادة في رأس المال**: إن الزيادة في كمية رأس المال تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وازدياد الإنتاجية الحدية للعمل وبالتالي ازدياد الطلب على العمل. ومنه الزيادة في كمية رأس المال تؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1] حواشين رماح، **النمو الاقتصادي في الجزائر** (دراسة قياسية (2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر ، 2018-2019، ص21

[2] هشام محمود الاقداحي، **معالم الاستراتيجية للتنمية و القومية في البلدان النامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009، ص121

**2–تأثير ازدياد كمية العمل** : بهدف ازدياد الطلب على العمل بصورة موازية لازدياد عرض العمل لابد من انخفاض الأجور كما تؤدي الزيادة في كمية العمل إلى حدوث زيادة في كمية الناتج ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.

**3– تأثير التقدم التقني** : من المعروف لدينا أن التقدم التقني يمكن أن يحدث زيادة في الإنتاج حتى لو ظلت كميتا رأس المال والعمل إذن ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال تؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال، ومنه زيادة كمية رأس المال المستخدمة في الإنتاج وكل هذا له أثر إيجابي في ازدياد الناتج. أما بالنسبة لازدياد الإنتاجية الحدية للعمل تؤدي إلى زيادة الناتج بصورة مباشرة.

**ثالثا : محددات النمو الاقتصادي.**

لتحديد عوامل النمو الاقتصادي توجد عدة عوامل أساسية يمكن إيجازها في ما يلي[1]:

**1 –كمية ونوعية الموارد البشرية** : يمكننا تقييم معدل النمو الاقتصادي من خلال معدل الدخل الفردي الحقيقي، والذي يُعرف بنسبة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مقسومًا على عدد السكان. بالتالي، يمكن القول بأن زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي. وفي حالة زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع انخفاض عدد السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي لا يتغير.

فزيادة عدد السكان تعني زيادة حجم القوة العاملة وهذا ما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي فتحدد إنتاجية العمل بـ :

- مقدار الوقت المبذول في العمل.
- نسبة التعليم المستولى الصحي المهارة الفنية للعمل.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية.
- و كمية و نوعية المكائن الحديثة المستخدمة .

**2–كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** لنمو اقتصاد معين لابد أن يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة معادن وفيرة المياه الغابات... الخ. لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع يستخدم

[1] حفصة سعدوني ، لطيفة سابو ،**اثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006–2016**، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة احمد دراية ، ادرار ، الجزائر ، 2021–2022، ص21.

الإنسان الموارد الطبيعية وهذه الأخيرة ليست ثابتة لبلد معين يعني أنه بالإمكان أن يكتشف المجتمع ويطور موارد طبيعية جديدة تؤثر إيجابا على معدل النمو الاقتصادي في المستقبل.

**3- تراكم رأس المال:** على المجتمع التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية بغرض إنتاج سلع رأسمالية ( المعامل طرق المواصلات المدارس الجسور الجامعات والمستشفيات ... الخ). فعوامل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وهي نوعان: توقعات الأرباح السياسات الحكومية تجاه الاستثمار. ومنه يمكن القول أن ثمن النمو الاقتصادي هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع بهدف الادخار ومنه تراكم رأس المال.

**4- التخصص والإنتاج الواسع الكبير** : لقد أكد آدم سميث في كتابه أن تقسيم العمل يحدد بحجم السوق, فكلما كان هذا الأخير صغيرا كلما كان حجم العمليات الإنتاجية قليلا، وبعد أن يتسع حجم السوق ويزداد التقدم والتطور التكنولوجي يرافقه زيادة في تخصيص العمليات الإنتاجية ومنه زيادة حجم الإنتاج. ومن هذا يتضح لنا بأن النمو الاقتصادي لبلد ما لا يعني زيادة في كمية عوامل الإنتاج وإنما تغيرات في تنظيم العمليات الإنتاجية ومدى قدرات البلد على زيادة التخصيص في موارده الاقتصادية.

**5- معدل التقدم التقني:** إن السرعة في تطوير المعرفة الفنية يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان. كما أسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات والإبداعات التكنولوجية, فالجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع تساهم في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. عوامل بيئية إن وجود استقرار سياسي ونظام مصرفي متطور من متطلبات النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يعتمد على توفير عوامل سياسية اجتماعية ثقافية، واقتصادية. ومنه تحقيق التقدم الاقتصادي وتدعيمه.

**6-عوامل بيئية:** إن وجود استقرار سياسي ونظام مصرفي متطور من متطلبات النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يعتمد على توفير عوامل سياسية اجتماعية ثقافية، واقتصادية. ومنه تحقيق التقدم الاقتصادي وتدعيمه.[1]

**المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي و محددات قياسه**

تعتبر نظريات النمو الاقتصادي جزءاً أساسياً من الاقتصاد، حيث تهدف إلى فهم عمليات النمو الاقتصادي وتفسيرها. تتنوع هذه النظريات بين النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة، وتسعى لتفسير ما يدفع

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، ط02، دار الكرمل للنشر ، عمان ،1997، ص70-68.

الاقتصاد نحو التوسع والتطور. كما هناك المحددات الرئيسية لقياس النمو الاقتصادي التي يتم تحليل هذه المحددات لفهم أداء الاقتصاد ومدى تحقيقه لأهداف النمو والاستقرار الاقتصادي.و هي كما يلي :

**أولا – نظريات النمو الاقتصادي**

**1– النظرية الكلاسيكية**

إعتمد الكلاسيكيون في تحليلهم على الكثير من الفرضيات من بينها الملكية الخاصة للموارد وفرضية الملكية العامة من أهم روادها أب هذا الفكر الكلاسيكي: "آدم سميت A. Smith"، "روبيرت مالتوس R. Malthus"و "دافيد ريكاردو D . Ricardo".

**أ– نظرية آدم سميت(1776):** وفقاً لتقسيم سميت، يتوقف تقسيم العمل على حجم السوق، ومع ذلك، يمكن أن يؤدي تحسين وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية إلى توسيع السوق. فالتجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في توزيع الموارد الخاصة عندما يتحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية. وقد أشار إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه الادخار الفائض في التوجه نحو الاستثمار، ودعا إلى الابتعاد عن الاستهلاك المفرط وتوجيه الأرباح والعوائد نحو القطاع الصناعي. ومن بين أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه هو محدودية الموارد الطبيعية، حيث يصعب التغلب على القيود المفروضة على الموارد الطبيعية مع تقدم الاقتصاد من خلال تراكم الرأسمال ونمو السكان. وهذا يؤدي إلى تراجع معدلات الدخل التي يحصل عليها أصحاب رأس المال، وذلك لتراكم رأس المال الجيد.

**ب– نظرية روبيرت مالتوس (1791):**

أكد مالتوس على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج حيث بين في نظرته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو والتنمية، إذ لم يؤمن بقانون المنافذ القاتل بأن العرض يخلق الطلب ونظر للطلب الفعّال كمحددة للعرض كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي. ورأي مالتوس ضرورة للحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعّال)ما يؤذي للحدّ من الاستثمار وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي كما أشار إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المنتجات الغذائية حيث يرى أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية.

**ج– نظرية دافيد ريكاردو1817:**

اعتبر حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون للمردودية في هذا الأخير متناقصة، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايد بالطعام يزداد صعوبة مع إستمرار عملية التنمية بما يتضمن عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية، ويعتبر ريكاردو توزيع دخل العامل حاسم ومحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات هم ملاك الأراضي، الرأسماليون والعمال الزراعيون. [1]

**2- النظرية النيوكلاسيكية للنمو :**

ظهرت هذه النظرية في السبعينات من القرن التاسع عشر من أهم روادها : ألفريد مارشال، وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، حيث أن الفكر النيوكلاسيكي ينظر إلى النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، حيث يؤذي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، ونمو الناتج الوطني يؤذي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من الأجور، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، تنظيم، التكنولوجيا)حيث يعتبر الكلاسيك أن لنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع تنويه أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي لصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطورية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

**3- النظرية الكينزية للنمو :**

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للإستهلاك، وتفوق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو هي: [2]

- **معدل النمو الفعلي:** يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل
- **معدل النمو المرغوب:** يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

[1] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيي، إقتصاد كمّي، جامعة محمد بومرداس، 2013-2014، ص47-48.

[2] زقاوي نور الهدى، ساسوي حكيمة ، **اثر الشمول المالي على النمو الاثتصادي دراسة قياسية 2020-1990**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة بلحاج بوشعين ، عين تموشنت ، الجزائر ، 2022-2023، ص27

- **معدل النمو الطبيعي:** هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤذي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك إتجاه لنشوء البطالة والتضخم[1].

**4- النظرية الحديثة للنمو**

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

- نموذج بول رومرو روبيرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.
- أما غيريك منكيوي، ديفيدرومروديفيد ويل سنة 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج لترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات.

فإن حسب نظر الأفكار النيوكلاسيكية يتطلب توفر الآتي لإمكانية تحقق النمو الاقتصادي:

- توفر عرض العمل المصاحب لتطور الإداري والتمكن من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.
- وجود ميل كبير للادخار.
- الحرص على إضفاء روح المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتماثلة في الحجم.
- الكفاءة في تخصيص الموارد وقابليتها للانتقال والتجزئة.
- إقتران آلية السوق وحرية الأسعار مع الاستقرار السياسي[2].

**ثانيا – محددات قياس النمو الاقتصادي:**

[1] فضيلة ملواح، **محددات للنمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة قياسية لفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء تطبيقي، العدد17 جامعة المدية، 2020/06/01، ص128-129.

[2] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

إن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراريته ، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغييرات هيكلية مناسبة لذلك هناك عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي نذكر منها:

**1- نفقات التجهيز والاستثمار**: يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي، ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقا يطلق عليه بالاستثمار الثابت المحلي): تحسينات في الأراضي، شراء المصانع والمعدات والآلات، وبناء الطرق وسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما فيه ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية ووفق لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993 .

**2- نفقات التسيير**: حسب النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص إشارة هذا المتغير، فهناك من الدراسات التي وجدت تأثير سلبي للاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي. وهذا راجع أنه كلّما زادت هذه النفقات كلما زادت حاجة الدول من الدول المالية لتغطية عجز الميزانية، ومن الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى علاقة إيجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ومنها دراسة Garofalo و Romer، وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات مما سيعمل كمحفز للطلب.[1]

**3- درجة الانفتاح التجاري** يحسب الانفتاح التجاري المستعمل في النموذج بقسمه مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا خاصة في حالة الدول التي يقودها قطاع التصدير.

**4- مؤشر تطور القطاع المالي**: في دراسة (2002) لـ Bailiu استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي، وثم التعيين عليه بمؤشر حجم القروض، الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي[2] .

**5- التضخم**: وفقا لبحث أجراه Barro في فترة 1960-1990 بشأن 100 بلد فإن الآثار المقدرة للتضخم على النمو الاقتصادي كانت سلبية إلى حد كبير. وخلص إلى أن زيادة متوسط التضخم بمقدار 10 نقاط في السنة أدت إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة 0,2-0,3 نقطة مئوية سنويا،

[1] فارور محمد الكامل ، بن نونة عبد الغفار ، **اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020-1980**، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد كمي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2022-2021، ص09.

[2] زقاوي نور الهدى، ساسوي حكيمة ، مرجع سابق، ص27.

ويرتبط التضخم والأداء الاقتصادي ارتباطا سلبيا لأن ارتفاع مستوى الأسعار يجعل الناس أقل قدرة شرائية، وبسبب هذا سوف يطلب المستهلكون بضائع أقل، لأنهم لا يستعطون سوى تحمل بضائع أقل بنفس المقدار من المال لديهم. وسيؤذي انخفاض الطلب على السلع إلى انخفاض عدد السلع المنتجة وسيؤذي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فإن معدل التضخم العالي من المتوقع أن يؤذي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي

**6. أسعار النفط:** تلعب أسعار النفط دور مهما من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث يدفع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية، وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي.

**7. مؤشر تطور القطاع المالي:** لقياس تطور القطاع المالي، تم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتوصل على أن هناك علاقة إيجابية بين تطور المالي والنمو الاقتصادي.

**8. الناتج المحلي الإجماليGDP:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP على انه إجمالي السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة كما يعرف على انه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة، يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة فزيادة الانتاج في اي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة الاقتصاد على توفير المزيد من فرص العمل وبالتالي زيادة دخل الافراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم مما يؤدي الى زيادة الانتاج مرة اخرى والعكس صحيح. وفقا لذلك فان ناتج المحلي الاجمالي يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها من دون الاسنعانة بالموارد الخارجية وبالتالي يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما. وقد لعب هذا المؤشر ولمدة زمنية طويلة دور اساسي في تصنيف فقر وغنى الدول، ويعتبر من المؤشرات المهمة والاكثر شمولا للنشاط الاقتصادي الاجمالي حيث يشمل جميع قطاعات الاقتصاد.

ولعل من بين استخدامات الناتج المحلي الاجمالي: [1]

- يعكس مؤشر الناتج المحلي اجمالي الانشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على انتاجها خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة.

[1] فارور محمد الكامل ، بن نونة عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص09

- كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة اداء الاقتصاد في الدولة والتنبؤ بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو او الانكماش المتوقع على المدى القصير.
- من جانب اخر يستخدم للمقارنة بين الاداء الاقتصادي للدول.
- يعتبر احتساب الناتج المحلي الاجمالي مهما لانه ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة او ضعف الاقتصاد في اي دولة حيث تدل زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي على ان اقتصاد الدولة قوي وله القدرة على التوسع وتوفير المزيد من فرص العمل مما يعني تراجع مستويات البطالة وزيادة فرص العمل[1].

## المبحث الثالث : مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي و علاقته بالنمو الاقتصادي

مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي تعكس صحة وكفاءة البيئة الاقتصادية والسياسية التي تعمل فيها المؤسسات الاقتصادية. تشمل هذه المؤشرات عناصر مثل حماية الملكية الفردية، وفاعلية القوانين والمؤسسات القضائية، وشفافية السوق، ومستوى الفساد، وسهولة ممارسة الأعمال التجارية، وغيرها. يتوجب أن تكون هذه البيئة مشجعة للاستثمار والابتكار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، الاقتصادات ذات المؤسسات القوية والمنظمة بشكل جيد عادة ما تكون أكثر قدرة على استخدام الموارد بكفاءة وتحقيق معدلات نمو أعلى بشكل مستدام. بالتالي، فإن تحسين مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات. و يتفرع هذا المطلب الى ثلاثة مطالب أولها ركائز الاقتصاد الجديد للمؤسسات و مؤشراته و الثاني العلاقة بين الاقتصاد المؤسساتي و النمو الاقتصادي و الثالث التحديات التي تواجه كل من الاقتصاد المؤسساتي و النمو الاقتصادي .

### المطلب الأول : ركائز الاقتصاد الجديد للمؤسسات و مؤشراته :

تم تقسيم هذا المطلب الى قسمين الأول يتمثل في اهم الركائز التي يقف عليها الاقتصاد المؤسساتي و الثاني اهم المؤشرات الي تقيسه .

#### أولا : ركائز الاقتصاد الجديد للمؤسسات

[1] ليندة بخوش، **اثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1990–2020**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2022، ص79.

يرتكز الإقتصاد الجديد للمؤسسات على أعمال Oliver, Douglass cecil North Ronald Coase williamson و الذي يدرس نوعين من المعايير[1]:

**1- التنظيمات المؤسساتية (les arrangements institutionnelles)**:

و التي تسمى القواعد الرسمية تنظيمات داخلية حقوق الملكية حقوق العمل حقوق التعاقدات( وغير رسمية (العادات وغيرها) ، حيث يدرس دورها تعريف وضعية المتعاملين، تقليص عدم التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكيات والتصرفات الاستراتيجية وهو ما يساعد على استمرارية النظام الاقتصادي.

**2-البيئة المؤسساتية (l'environnement institutionnelles)**: تُعرف بيئة مؤسساتية كمجموعة من الأجهزة القانونية والسياسية والقضائية التي تحدد وتوجه التصرفات الجماعية والفردية. تتضمن هذه البيئة الأنظمة والقوانين التي تعزز عملية التنمية وتعزز كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات، بالإضافة إلى توفير الرقابة المالية.

**ثانيا – المؤشرات المؤسساتية:**

تم تأسيس عدة وكالات دولية ومحلية لتطوير مؤشرات حول المؤسسات في الدول المتقدمة وخاصة في الدول النامية، وذلك لتوفير قاعدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بمنح المساعدات أو توجيه الاستثمارات أو تطوير اتفاقيات التعاون. وتشمل هذه المؤشرات العديد من القياسات التي قد تتجاوز المئات، ومن بين أهم هذه المؤشرات المؤسساتية هي مؤشرات الحوكمة المعتمدة من قبل البنك الدولي.

**1 – تعريف الحوكمة:**

حيث تعرف الحوكمة gouvernance عموما بأنها : التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما ، و يشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة ، تراقب و تستبدل.

بالإضافة إلى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية، احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.[2]

[1] مطهري حنان ، بونوة شعيب، **واقع الاقتصاد المؤسساتي الجديد في الجزائر**، مجلة دفاتر MECAS ، المجلد 16، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، 2020، ص285 .

[2] سليمة بن حسين ، **الحوكمة...دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الجزائر3، 2015 ، ص188.

**2-مؤشرات الحوكمة:**

و تتمثل مؤشرات الحوكمة في :

2-1- **التعبير عن الرأي و المساءلة (Voice and Accountability)** :يقيس مدى قدرة مواطني الدولة.

على المشاركة في إختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة.

2-2- **الاستقرار السياسي و غياب العنف (Political stability and absence of violence)** :يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة ، بما في ذلك العنف يد واقع سياسية و الارهاب.

2-3- **فعالية الحكومة (Gouvernement Effectiveness)** :يقيس نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمات المدنية و درجة استقلالها عن الضغوط السياسية نوعية صنع السياسات و تنفيذها، و مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

2-4- **نوعية التنظيمات**: **(Regulations Quality)** يقيس قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و تنظيمات سليمة و التي تسمح بتنمية القطاع الخاص و تعزيزه.

2-5- **سيادة القانون** :( **Role of Law** )يقيس مدى ثقة و التزام المتعاملين بقواعد المجتمع، و خاصة نوعية انفاذ

العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة و العنف[1].

2-6-**ضبط الفساد**: **(Control of Corruption)** يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل اشكال الفساد، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة و المعارف الخاصة.

**3-دليل المؤشر**:

تسمح بيانات البنك الدولي بالحكم على كل مؤشر من المؤشرات السنة للحوكمة لدولة ما من خلال:

**1-الترتيب المئوي (percentile rank 0-100)**:

مؤشر يرتب الدولة ضمن كل دول العالم، الصفر يوافق أدنى ترتيب و 100 يوافق أعلى ترتيب.

**2-تقديرات مؤشرات الحوكمة (Governance score )**

[1] سليمة بن حسين ، مرجع سابق ، ص189.

تقديرات الحوكمة تقاس بسلم يتراوح من 2.5- الى 2.5+ و القيم الأعلى توافق حوكمة أفضل.

**المطلب الثاني : العلاقة بين الاقتصاد المؤسساتي و النمو الاقتصادي**

في سياق دراسة علم الاقتصاد، يعتبره بعض الباحثين كنموذج يتعلق بتحليل كيفية استخدام الموارد النادرة التي تتمتع باستخدامات بديلة. يتبنى الكلاسيكيون الجدد وجهة نظر تفسيرية تركز على سلوك التعظيم للأفراد العقلاء الذين يتسمون بالرشد والعقلانية، وبالتالي يفترضون عادة أن تكاليف المعاملات تكون صفرية، وأن حقوق الملكية محمية ومؤمنة، وأن العقود يتم تنفيذها بشكل كامل. هذا المنطق يمكن أن يكون مفيداً في فهم العمليات الاقتصادية بشكل مبسط، ولكنه يظل أقل فائدة عند تطبيقه على الظروف الواقعية في سياق معين. يعتقد بأن فهمًا أعمق للظواهر الاقتصادية يتطلب مراعاة البيئة المؤسسية. عندما نسأل لماذا تختلف بعض البلدان في مستوى الرخاء عن غيرها، يحاول الكلاسيكيون الجدد شرح ذلك بتوضيح مسارات مختلفة لتراكم عوامل الإنتاج. من جهتهم، يعتقد أدبيات الاقتصاد المؤسساتي الجديد أن عوامل التراكم والابتكار ليست فقط نتيجة للنمو الاقتصادي، بل هي النمو نفسه، وأن الاختلافات في المؤسسات هي السبب الرئيسي لتفاوت النمو بين البلدان..[1] ومن ثم يمكن البدء بتناول ماهية المؤسسات بوصفها قواعد اللعبة في المجتمع، أو بمعنى آخر القيود الموضوعة إنسانياً التي تصيغ هيكل التفاعل الاجتماعي والاقتصادي. وهي بذلك تضم كلا من القيود غير الرسمية (الجزاءات، والمحرمات والعادات والتقاليد، وقواعد السلوك، والقواعد الرسمية (الدساتير، القوانين اللوائح. وسواء كانت القواعد رسمية أو غير رسمية فإن النقطة الحاسمة هنا أنها تصيغ شكل التفاعل الإنساني، وتنظم العلاقات الإنسانية في المجالات المختلفة (بمعنى أنها لا توجد فقط ).

وتكتسب المؤسسات أهميتها من الناحية الاقتصادية بحسب هذا الاتجاه لأهميتها في المجتمع في تحديد هيكل حقوق الملكية وتأمين هذه الحقوق، ووجود الأسواق وكفاءة عملها، فعلى سبيل المثال دون حقوق الملكية

[1] شادي عدنان علي، **دور الدولة في الاقتصاد من منظور الاقتصاد المؤسساتي الجديد دراسة حالة سوريا 2005-2017**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 35 ، العدد 02، معهد التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي ، هيئة التخطيط و التعاون الدولي ، 2019، ص351.

بمعنى إعمال القانون فإن الأشخاص لن يكون لديهم حافز على الاستثمار في رأس المال العيني أو البشري أو تبني تكنولوجيا أكثر كفاءة، ومن ثم تحدد المؤسسات كيفية توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة. وهو ما يقود تيار الاقتصاد المؤسساتي الجديد للقول: ان المجتمعات التي لديها مؤسسات اقتصادية تسهل تراكم عوامل الإنتاج وتشجع عليه وعلى الابتكار، وعلى التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية، فإن هذه المجتمعات سيكون الازدهار من نصيبها، فالمؤسسات تؤثر في النمو لأنها تصيغ الحوافز التي تؤثر بدورها في الاستثمار في رأس المال المادي والبشري أي ان:

المؤسسات ⟵ الحوافز ⟵ الاستثمار / التعلم ⟵ النمو

ومن ثم الاستخلاص بأن معدل التعلم يحدد سرعة التغير الاقتصادي، في حين أن نوع التعلم يحدد اتجاه التغير الاقتصادي. بحيث يكون نوع التعلم دالة تتوقف على العوائد المتوقعة من الأنواع المختلفة من المعرفة، ومن ثم سيعكس النماذج العقلية لدى المتعاملين في الاقتصاد بناء على هيكل الحوافز الذي تتضمنه المصفوفة المؤسسية (نظام الحوافز والجزاءات القائم. فإذا كانت المكافآت أو نظام العوائد والحوافز المتضمنة في المصفوفة المؤسسية تحابي وتكافئ نشاطات القرصنة أو نشاطات إعادة التوزيع الربعية عموماً أكثر من كونها تميل للنشاطات الإنتاجية، فعندها سيتخذ التعلم شكل تعلم كيفية التحول القراصنة أفضل، وفي المقابل إذا كانت الحوافز والعوائد الأعلى تكافئ بشكل أكبر النشاطات الأكثر إنتاجية فعندها سيكون من شأن الاقتصاد النمو.[1]

وضمن أدبيات هذا الاتجاه يمكن التمييز بين اثنين من المصطلحات البيئة المؤسسية والترتيبات المؤسسية، لأن الترتيبات المؤسسية تمثل مجموعة محددة من القواعد التي تحكم عقوداً أو معاملات محددة، تجري في سياق عام تعكسه البيئة المؤسسية التي تشمل الهيكل العام للقواعد حقوق الملكية وآليات إنفاذ العقود وتكاليفه، والسلوك الإنساني المتوقع، وعلاقات القوة البنى التحتية للاتصالات، وتدفق المعلومات...)، كما تقوم بعض الدراسات بالتمييز بين الحالة العامة والخاصة من حيث الأجل ومن ثم التمييز بين استخدام الرسوم الجمركية كاحدى الأدوات الدائمة للسياسة التجارية بوصفها مؤسسة، ورفع الرسوم الجمركية ضمن سياسة صناعية تستهدف حماية قطاعات بعينها لأجل معين من الزمن بوصفها سياسة محدودة الأجل ، ومن ثم التعبير عنها بوصفها ابتكاراً

[1] مخزومي لطفي. جوادي عصام .**التحليل القياسي للنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي**. مجلة التنمية الاقتصادية. مجلد 01. العدد02. 2016 . جامعة الوادي ، ص352.

مؤسسياً أو ترتيبات مؤسسية وبالاعتماد على المفهوم الذي قدمه (North) يمكن أن تشمل المؤسسات على سبيل المثال الآتي :

- ✓ الثقافة، قواعد السلوك المعايير.
- ✓ حقوق الملكية.
- ✓ الدساتير، القوانين، اللوائح التنظيمية.
- ✓ نظام الشرطة / الأمن الداخلي والخارجي.
- ✓ السوق / اقتصاد السوق.
- ✓ نظم الحكم والإدارة على مختلف المستويات البلدية المحافظة الدولة.

ومختلف القواعد الأخرى التي تحدد كيفية التعامل في مجتمع معين، فجميعها تصيغ وتنظم وتحكم التفاعل الإنساني، وبالنسبة الى مؤشرات القياس تجدر الإشارة الى أن مسألة قياس المؤسسات تمثل أمراً صعباً على اعتبار أن المقاييس الشائعة غالباً ما تمثل مخرجات أكثر من كونها تعبر عن عمق المؤسسات وتكوينها، فضلاً عن أن اختيار هذه المتغيرات يخضع للانتقائية والحكم الشخصي. وبشكل عام فإن أهم المؤشرات التي يتكرر استخدامها للتعبير عن المؤسسات تشمل :

الاستقرار السياسي / غياب العنف.

- الصوت / المساءلة المراجعات التشريعية.
- فاعلية الحكومة.
- سيادة القانون .
- أخلاقيات الشركة.
- فاعلية القضاء / استقلال القضاء.
- الجودة التنظيمية.
- السيطرة على الفساد.
- الفساد المؤسسي أو في الشركات.
- حوكمة الشركات.

و عليه يمكن اختصار العلاقة بين الاقتصاد المؤسساتي بالنمو الاقتصادي فيما يلي :

تلعب المؤسسات دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال:

- **توفير بيئة آمنة ومستقرة للاستثمار:**

تُشجّع المؤسسات القوية المستثمرين على استثمار أموالهم في الاقتصاد، مما يُؤدّي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج.

- **تعزيز المنافسة:**

تُؤدّي المؤسسات القوية إلى تعزيز المنافسة بين الشركات، مما يُؤدّي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات وخفض الأسعار.

- **تحسين كفاءة تخصيص الموارد:**

تُساعد المؤسسات على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، مما يُؤدّي إلى زيادة الإنتاجية ونمو الاقتصاد.

**المطلب الثالث : التحديات التي تواجه الاقتصاد المؤسساتي و النمو الاقتصادي**

في ظل تطور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية، يواجه الاقتصاد المؤسساتي والنمو الاقتصادي اليوم تحديات متعددة تستدعي التفكير الإبداعي والتدخل الفعّال. تتضمن هذه التحديات تحولات سريعة في البيئة الاقتصادية العالمية، مثل التغيرات في الطلب على المنتجات والخدمات والتكنولوجيا، مما يتطلب من المؤسسات الاستجابة بسرعة ومرونة لهذه التغيرات. و عليه تتمثل التحديات التي تواجه كل من الاقتصاد المؤسساتي و النمو الاقتصادي ما يلي:[1]

➢ **التحديات الاقتصادية:**

- **ضعف البنية التحتية** :تعاني العديد من البلدان من بنية تحتية ضعيفة، مثل الطرق والكهرباء والمياه، مما يُعيق الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- **نقص المهارات** :لا يمتلك العديد من العمال المهارات اللازمة للوظائف المتاحة، مما يُعيق الإنتاجية و النمو الاقتصادي.
- **ارتفاع معدلات البطالة** :تعاني العديد من البلدان من معدلات بطالة مرتفعة، مما يُعيق الاستقرار الاجتماعي و النمو الاقتصادي.

[1] إبراهيم زكرياء الشربيني، مرجع سابق، ص 29

- **عدم المساواة في الدخل** :تعاني العديد من البلدان من عدم المساواة في الدخل، مما يُعيق الاستقرار الاجتماعي و النمو الاقتصادي.

➢ **التحديات السياسية:**

- **الفساد** :يُعيق الفساد الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- **عدم الاستقرار السياسي** :يُعيق عدم الاستقرار السياسي الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- **ضعف سيادة القانون** :يُعيق ضعف سيادة القانون الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- **البيروقراطية** :تُعيق البيروقراطية الاستثمار و النمو الاقتصادي.

➢ **التحديات الاجتماعية:**

- **الفقر** :يُعيق الفقر الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- **التمييز** :يُعيق التمييز الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- **الجريمة** :تُعيق الجريمة الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- **النزاعات الاجتماعية** :تُعيق النزاعات الاجتماعية الاستثمار و النمو الاقتصادي.

➢ **التحديات الديمغرافية:**

- **الشيخوخة السكانية** :تُعيق الشيخوخة السكانية النمو الاقتصادي[1].
- **النمو السكاني** :يُعيق النمو السكاني الموارد و النمو الاقتصادي.
- **الهجرة** :تُعيق الهجرة الاستثمار و النمو الاقتصادي.

[1] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، **التحديات أمام النمو المطرد** ، تم الاطلاع عليه من خلال الموقع: https://www.imf.org/ على الساعة 30:17 يوم 31-03-2024

**خلاصة الفصل:**

في الختام، يظهر أن الاقتصاد المؤسساتي والنمو الاقتصادي يمثلان تحديات هامة تتطلب استراتيجيات متكاملة وتفاعلية للتغلب عليها. من خلال تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، والاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير البنية التحتية، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. كما يتعين على الدول والمؤسسات التعاون الدولي والتبادل التجاري العادل لتعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة. ومع تبني سياسات تعزيز المساواة والاستدامة البيئية، يمكن بناء اقتصادات قوية ومستقرة قادرة على تحقيق رفاهية وازدهار للمجتمعات المعنية في النهاية، يتطلب تحقيق الاقتصاد المؤسساتي والنمو الاقتصادي المستدام التزاما شاملا من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والشركات، والمجتمع الدولي، لبناء مستقبل مزدهر ومستدام للجميع.

# الفصل الثاني :

## واقع الاقتصاد المؤسساتي و اثره على النمو الاقتصاد الجزائري

**تمهيد:**

ان واقع الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر يمثل تحدياً جسيماً يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. يتجلى هذا الواقع في تدهور البنية المؤسساتية والإدارية، وارتفاع معدلات الفساد، وضعف تطبيق القوانين واللوائح الاقتصادية. تأثيرات هذا الوضع تترجم إلى قيود على الاستثمار وتعزيز بيئة غير ملائمة للأعمال، مما يعيق النمو الاقتصادي ويقيد إمكانات التنمية. بالتالي، يصبح من الضروري النظر بجدية في تحسين البنية المؤسساتية وتعزيز الحوكمة من خلال سياسات تشجيعية وإصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، مما يمهد الطريق لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى :

- المبحث الأول: الإصلاحات المؤسساتية و الاقتصادية في الجزائر
- المبحث الثاني : تحليل وضعية النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي
- المبحث الثالث : جهود الجزائر في سبيل إستحداث و إرساء الاقتصاد المؤسساتي

## المبحث الأول: الإصلاحات المؤسساتية و الاقتصادية في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من تحديات جوهرية تعكس واقعا صعبا ومعقدا. فرغم مواردها الطبيعية الوفيرة، إلا أن الجزائر تعاني من تبعات التباطؤ الاقتصادي وتراجع أداء القطاعات الرئيسية، مثل قطاع الطاقة الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد بشكل كبير. التحديات الهيكلية مثل البطالة، وقلة التنويع الاقتصادي، والتدهور المستمر في مؤشرات الحوكمة والفساد تثقل كاهل الاقتصاد الجزائري وتعيق جهود التنمية. لذا، تصبح الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية هي الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، من خلال تعزيز البنية المؤسسية، وتعزيز القطاعات غير النفطية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. إن إدارة هذه التحديات بفعالية تتطلب تعاوناً داخلياً وتعاوناً دولياً، واستراتيجيات شاملة تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحفيز النمو المستدام في الجزائر

### المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

بعد استقلال الجزائر ترك المستعمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك أدنى شروط العمل خاصة مع مغادرة إطاراتها المسيرة، وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد متخلف وتابع لفرنسا في أغلبه، ولم تجد فرصة أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية إلا من خلال برنامج طرابلس الذي انعقد سنة 1962، والذي يعتبر أول وثيقة رسمية تقدم إستراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر، ورغم أن هذا البرنامج قد أشار بوضوح إلى ضرورة التصنيع إلا أنه لم يقدم سياسة صناعية محددة واكتفى بتقديم خطوط عريضة لمشروع التنمية يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري وتأميم للموارد الوطنية.

لقد تبنت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته على الاستعمار، فاستثمرت في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات البتروكيماوية، حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966 و 1990 بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع المحروقات خاصة بعد عمليات التأميم التي طالتها خلال سنة 1971 وتأميم المؤسسات الاستخراجية سنة 1966[1].

و ظرا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية الصناعية وتوفر هافي الجزائر تم تأسيس شركة سونطراك سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع. إلا أن سيرورة التصنيع في تلك الفترة لم تأتي بالنتائج المسطرة، وواجهت عدة

[1] وافية تجاني ، **واقع تحديات الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية ، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد 08 ، العدد02، جامعة باتنة 1، الجزائر ، 2021،ص87.

مشاكل كضعف الإمكانيات الناجمة عن النزيف المالي الذي تعرضت له الدولة بسبب حاجة هذا القطاع للتمويل. وعليه تبنت الجزائر في مرحلة انتقالية سياسة الصناعة الخفيفة حيث توجهت إلى الصناعة الاستهلاكية كصناعة النسيج وصناعة الجلود والأحذية والصناعة الغذائية.

أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي فلقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن الماضي خاضعة للدولة، نظرا لتبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات أو الصادرات، ولقد كانت غالبية هذه الأخيرة وما تزال تتأثر بهيمنة قطاع المحروقات الذي قامت بتدبيره .إلى يومنا هذا شركة لسوناطراك، في حين أن تنظيم ما بقى من الصادرات وكل الواردات كان في يد المؤسسات العمومية. ويمكن الخروج بمجموعة من الخصائص والتحديات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري آنذاك لعل أبرزها التخطيط المركزي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، رقابة على أسعار السوق التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة وتهميش باقي القطاعات. وفي المقابل هيمنة للقطاع العمومي، فرغم تكفله بعدد من المهام في معركة تصنيع البلاد بعد الاستقلال إلا أنه لم يحقق النجاح المرجو منه، كما أن تدخل الدولة عرقل عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية، كل ذلك من شأنه بروز عدد من النقائص في القطاع الاقتصادي العمومي.

ولذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية، الأمر الذي أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي والاعتماد على الواردات في الثمانينيات بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول إلى ما دون 10 دولارات للبرميل سنة 1994. وهكذا عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ظروفا عسيرة تميزت بضعف المردودية ورداءة الإنتاج، وتراكم الديون والتخلف التكنولوجي مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع التضخم إلى 20.5 ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض ميزان المدفوعات .[1]

**المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية و المرحلة الانتقالية:**

**أولا – الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية:**

عرف الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي تدهورا مستمرا في ميزان المدفوعات، وذلك يرجع إلى سببين رئيسيين يتعلق الأول بالميزان التجاري الذي عرف تدهورا نتيجة انخفاض سعر البترول ومنه انخفاض الصادرات وفي المقابل ارتفاع فاتورة الواردات.

[1] وافية تجاني ، المرجع السابق، ص88

أما السبب الثاني فهو راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية، لهذا لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف القيام بإصلاحات اقتصادية حيث اعتبر من أهم المتطلبات الضرورية للقيام بالمهام الاقتصادية الأساسية في البلاد آنذاك، الإضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية للانتقال إلى اقتصاد السوق .

### 2-1- مراحل الإصلاح الاقتصادي:

لقد مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عبر أربعة مراحل، حيث عرفت ثلاثة اتفاقيات Stand-by متتالية مع صندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت تعاملت الجزائر كذلك مع البنك الدولي من خلال إبرام عدة اتفاقيات سنة 1989، 1991 و 1994، ويمكن توضيح برامج التثبيت كما يلي :[1]

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (30) ماي 1989 إلى 30 ماي (1990)**

تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات برفع الدعم التدريجي عليها:
- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية

خلال هذه المدة سجل ارتفاع في الإيرادات الجبائية وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات وتراجع حجم الاستثمارات العمومية.

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: (من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس (1992):**

تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدل سعر الصرف
- إصلاح المنظومة المالية والنظام الضريبي والجمركي

خلال هذه الفترة ارتفع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، إلا أنه سرعان ما بدأ يظهر الاختلال الهيكلي بعد هذه الفترة تمثل في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال.

[1] دوراسي مسعود، **سياسة التصنيع بالجزائر و انعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة** ، للفترة 1980-1994، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1966، ص63.

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث:** ماي (1994) ومدته عام تميزت هذه الفترة بانخفاض سعر البترول وتضخم حجم الديون الخارجية والتي بلغت 29,486 مليار دولار وزاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها وكان أول الأمر مع نادي باريس ماي 1994 وقدرت الديون المجدولة بـ 4.4 مليار دولار وذلك مدة 16 سنة، منها أربعة سنوات فترة سماح حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من ماي 1998 ، وأهم ما اتفق عليه تحرير التجارة، تحسين معدل النمو، رفع الدعم عن مختلف الأسعار، تخفيض سعر الصرف. [1]

**– مرحلة برنامج التعديل الهيكلي** (22) ماي 1995 إلى 21 ماي (1998) لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي بعد الصعوبات التي عانت منها، كما أعادت مرة أخرى جدولة ديونها لدى نادي باريس سنة 1995 ليتم إعادة جدولة 7.3 مليار دولار وذلك لمدة 15 سنة مع فترة سماح تقدر بأربعة سنوات، كما لجأت الجزائر لأول مرة إلى نادي لندن الإعادة جدولة ديونها والمقدرة بـ 3.2 مليار دولار .

وقد تم تحقيق عدة نتائج أهمها احتواء وتيرة التضخم حيث انخفض بمعدل سنوي من 29% في سنة 1994 إلى 5.7% في سنة 1997، إضافة إلى إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري الذي عرفته سنة 1997، وانخفاض فوائد الديون التي لم تتجاوز 30.7% سنة 1997 بعد إعادة الجدولة.

**2 –التعديل الهيكلي للمؤسسات العمومية الاقتصادية:**

لقد كانت المؤسسات العمومية الاقتصادية قبل برامج التعديل الهيكلي مسيرة وفق أسلوب الشركات الوطنية، بحيث تستأثر كل شركة بقطاع صناعي كامل تجمع تحت لوائها كل الأنشطة المتشابهة والمتكاملة في شكل مؤسسات تعمل تحت اسم شركة واحدة ولقد بلغ عددها حوالي 71 شركة.

ووفق قانون جانفي 1988 تم تحويل الشركات العمومية إلى مؤسسات أسهم مستقلة مسيرة وخاضعة لصناديق المساهمة ثمانية صناديق مساهمة، ولقد أدى ذلك إلى تحول عشرات المؤسسات الوطنية الصناعية إلى مئات المؤسسات الصناعية الوطنية باستثناء المؤسسات التي تواجه صعوبات لا بد أن تمر على عملية التطهير المالي. غير أنه ظهرت عدة مشاكل منها ارتفاع المخزون القروض البنكية وارتفاع التكاليف، وتدني قيمة الدينار. وبما أن استقلالية المؤسسات لم تعطي النتائج المنتظرة منها من حيث جودة التسيير والوضعية المالية لهذه المؤسسات قامت السلطات في سنة 1992 بالتدخل من جديد بالتطهير المالي للمؤسسات التي تواجه صعوبات انطلاقا

[1] بوزيدي عبد المجيد، **تسعينيات الاقتصاد الجزائر : حدود السياسة الظرفية** ، الجزائر ، موفم للنشر ، 2017، ص33

من مخطط تعديل داخلي وعقود أداء بين مسير المؤسسة والوزارة المعنية، حيث مس هذا التعديل 23 مؤسسة كبيرة، كما تم تحويل صناديق المساهمة إلى شركات قابضة (11) شركة قابضة تم إضافة خمسة شركات قابضة جهوية وسط شرق غرب جنوب شرقي وجنوب غربي حيث تقوم هذه الشركات القابضة بتسيير رؤوس الأموال التابعة للدولة وتخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية فيما يخص قراراتها للشركات فقط، أما فيما يتعلق بالجانب العملي اليومي فهو من الاختصاص المطلق للمؤسسة.[1]

كما تمت رعاية المؤسسات العمومية من قبل البنوك من خلال إصدار نص بنوك مؤسسات، والذي انطلق في سنة 1997 كصيغة جديدة للتعديل ودعم المؤسسات العمومية من قبل المتعاملين الاقتصاديين (البنوك) مع تعهد رقابة الشركات القابضة، والغرض من هذا النص هو رفع القيود الرئيسية التي تعرقل التطور وذلك من خلال غلق الوحدات الإنتاجية غير القابلة للاستمرار و تصفية عشرات المؤسسات الصناعية وفيما يلي جدول يوضح توزيع نفقات التعديل الهيكلي لهذه المؤسسات :

**الجدول رقم 01: يوضح توزيع نفقات التعديل الهيكلي لهذه المؤسسات**

| نوع التدخل | الغاء ديون الخزينة | تصفية الديون البنكية | تخصيص أموال النفقات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| **إعادة الهيكلة المالية** | 26 .1 | - | - | 26.1 |
| **استقلالية المؤسسات** | 16.7 | - | 7.4 | 24.1 |
| **التطهير المالي 1991-1994** | 49.5 | 88 | 35.9 | 173.4 |
| **التطهير المالي 1995-1998** | 84.4 | 454 | 87.5 | 616.9 |
| **الاجمالي** | 176.7 | 542 | 121.8 | 840.5 |

**المصدر**:.Mohamed LamineDhaoui et BoualemAbassi, 2003, P.62

وفيما يخص المؤسسات الوطنية المحلية EPL المنشأة من قبل الجماعات المحلية بغرض المساهمة في تحقيق مختلف البرامج المحلية للتنمية خاصة في قطاع البناء، والبالغ عددها 1324 مؤسسة والتي تشغل حوالي 220

[1] فريد مرحوم، **الثقافة التسييرية في المؤسسات العمومية في ظل التغير الاجتماعي و الاقتصادي**، رسالة ماجستير في علم اجتماع التغير الاجتماعي و الهوية ، جامعة تلمسان، 2006 ، ص 71 .

ألف عامل، فقد تم خلال 1994 إعادة هيكلة هذه المؤسسات المحلية وحل 935 مؤسسة منها 119 مؤسسة صناعية لتبقى 389 مؤسسة عمومية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية العمومية واجهت العديد من الصعوبات ولم تستطيع النجاح في تأدية دورها كمؤسسة تجارية، ونتيجة لذلك بدأت السلطات تفكر بشكل جد في عملية الخصخصة وتعديل النظام البنكي.

**ثانيا – الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية :**

بعد عمليات الإصلاح التي قامت بها الجزائر مع بداية الثمانينيات إلى غاية نهاية التسعينيات تكون بذلك قد هيأت المحيط الملائم لفعالية اقتصادها والسير الأفضل لمؤسساتها. ومن هنا فإن الانشغال الرئيسي لها الآن هو ترقية تنافسية المؤسسات والنظام الصناعي خاصة مع توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وذلك من خلال تبنيها لعدة برامج تأهيل لمؤسساتها واعادة تأهيل لمحيطها[1].

بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وكل الإصلاحات الاقتصادية المتبناة، إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول سمح ذلك بتحقيق نتائج ايجابية نهاية سنة 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية ايجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال، فقد سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5.7 مليار دولار كما أن موارد الخزينة العمومية سجلت كذلك فائضا قيمته 232.6 مليار دج وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17.1%، كما قفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار وانخفض حجم الديون إلى 22.5 مليار دولار. كل هذه المؤشرات تعكس بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي عرفتها البلاد.

ومن أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بميزانية قدرت بـ 6 مليار أورو مخصصة للهياكل القاعدية والبني التحتية الطرق والمواصلات الخدمات العمومية الإنتاج الزراعي وقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد تم تجديد هذا البرنامج خلال الفترة 2005-2009 بميزانية قدرت بـ 45 مليار أورو، حيث حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطوير الهياكل القاعدية والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال الفترة الممتدة 1970- 2000 .

[1] وافية تجاني، **واقع و تحديات الاقتصاد الجزائر ي: دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 08 ، العدد02، 2021 ، ص 96.

ومن أجل تدارك التأخير واستكمال المشاريع قيد الانجاز تم تجديده كذلك ببرنامج توطيد النمو 2010-2014 الذي خصصت له حوالي 286 مليار دولار، ثم تلاه البرنامج الخماسي 2015-2019 بميزانية قدرت بـ 280 مليار دولار .

من بين نتائج التي حققتها هذه المرحلة يمكن ذكر أهم المؤشرات وفقا لما يلي: تحسن مستوى التشغيل الذي بلغ 12,298 مليون شخص خاصة وأن معدل البطالة شهد قبل الإصلاحات ارتفاع وصل إلى 39.5% والذي بدأ في الانخفاض، حيث أصبح يتراوح ما بين 9.8% و 11.7% خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017.

-عرف حجم الديون الخارجية انخفاض مستمر منذ نهاية الإصلاحات الاقتصادية حيث انتقل حجم الديون من 30 مليار دولار سنة 2000م إلى 4.4 مليار دولار سنة ليصل إلى 3,98 مليار دولار سنة 2017، أما نسبة التضخم والتي عرفت خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2013 نسبة 4% أصبحت تشكل 2,92 سنة 2014 لترتفع إلى 6.4 سنة 2016 و 5,6% سنة 2017. [1] .

- شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن منذ سنة 2002، حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المرتبة الأولى على مستوى دول المغرب والثانية على مستوى إفريقيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل عدده من سنة 2002 إلى غاية 2012 إلى 410 استثمار أجنبي بنسبة 1%% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر من أصل 32004 استثمار فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنوات 2010 2011 و 2012 حيث بلغ على الترتيب 2.3 مليار دولار 2.58 مليار دولار و 3,052 مليار دولار ليعرف انخفاض خلال السنوات 2013 ، 2014 و 2015 حيث وصل سعر البرميل للسنوات على الترتيب إلى 2,661 مليار دولار 1,488 مليار دولار و 588 مليون دولار وذلك بسبب هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين الجليل 2017، صفحة (96)، ثم شهد ارتفاع سنتي 2016 و 2017 بمقدار 1.5 مليار دولار و 1.2 مليار دولار على التوالي .

فيما يتعلق بالنظام البنكي فلقد عرف تحسن واصلاح من خلال تنوعه حيث أصبح يتكون في الوقت الحالي من 20 بنك، منها ستة بنوك عمومية و 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية منها بنك برأس مال مختلط بالإضافة إلى تسعة مؤسسات مالية منها سنة مؤسسات عمومية بنك الجزائر (2017) على مستوى التجارة الخارجية فقد عرف ميزان المدفوعات تحسن ملحوظ بسبب ارتفاع سعر البترول خلال سنتي 2011 و 2012

[1] ساعد محمد ، **محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تيارت ، 2017، ص12

حيث وصل سعر البرميل وعلى الترتيب للسنتين 112,94 دولار و 111,05 دولار. ونتيجة لذلك عرفت الصادرات تطورا ملحوظا فيما يتعلق بالمحروقات محافظ البنك (2013)، إلا أنها عرفت فيما بعد انخفاضا ملحوظا

بسبب انخفاض سعر البترول خلال سنة 2014، 2015 و 2016 ليصل إلى 99 دولار، 50 دولار و 45 دولار للبرميل على التوالي، وهو ما أدى إلى أول عجز في ميزان المدفوعات منذ سنة 2000. ورغم ارتفاع سعر البترول سنة 2017 (54) دولار) الذي سمح بتقليص سعر الحساب الجاري إلى 12.6% من إجمالي الناتج الداخلي لكن ظل هذا المستوى من العجز مرتفعا حيث بلغ 21.76 مليار دولار.[1]

إن المتتبع لهيكل الصادرات في الجزائر يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة في صادراته على قطاع المحروقات، وبنسبة تفوق 95% خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 م.، لتنخفض إلى 94% خلال الفترة الموالية الى غاية 2019 بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول، وتعتبر سنة 2016 السنة التي تميزت بانخفاض حاد في اجمالي الصادرات بحوالي 50% مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ اجمالي صادراتها بـ 29,66 مليار دولار. ورغم تطور حصة بعض صادرات القطاعات الأخرى ألا أنها تبقى هامشية لا تتجاوز نسبتها 6% حيث بلغت قيمتها سنة 2019 حوالي 2,068مليار دولار ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الجزائري. تتمثل أهم المواد المصدرة خارج المحروقات في الأسمدة المعدنية والكيميائية، الأمونياك، السكر، الفوسفات التمور، زراعة البقول والخمور. أما أهم العملاء بالنسبة للصادرات فتتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اسبانيا هولندا ايطاليا تركيا البرازيل، المملكة المتحدة والهند، وللإشارة فإن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على أكثر من 50% من الصادرات أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني لترقية الصادرات.

يلاحظ من الجدول أعلاه تبعية الاقتصاد الجزائري بشكل كبير فيما يتعلق بالتجهيزات الصناعية السلع الاستهلاكية المواد نصف المصنعة والمواد الغذائية، حيث نالت القسط الأكبر في فاتورة الواردات مما يدل على ضعف الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالصناعية وتبعيته الغذائية، كما يلاحظ أن قيمة هذه الواردات بدأت تعرف انخفاض ابتداءا من سنة 2016 بعد عدة سنوات من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، فلقد تراجعت من حوالي

[1] ساعد محمد ، مرجع سابق، ص13

59 مليار دولار سنة 2014 لتصل إلى حوالي 48 مليار دولار خلال السنوات 2016 ، ،2017 2018 لتشهد انخفاض معتبر وصل الى 44 مليار دولار سنة 2019[1].

تتمثل أهم المواد المستوردة في الآلات والمعدات العتاد الكهربائي، القمح، المواد الصيدلانية، الحليب، السكر، الخشب الورق، الأسلاك والكوابل، القهوة والأسمدة، ويتمثل أهم موردي الجزائر في فرنسا الصين ايطاليا اسبانيا ألمانيا الأرجنتين، البرازيل، كوريا وتركيا. وللإشارة فإن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أكثر من 50% من الواردات الجزائرية

للإشارة كذلك فإن سنة 2020 تعتبر سنة استثنائية للصادرات والواردات حيث تراجعت قيمة الصادرات بنسبة 33% والتي بلغت 23.8 مليار دولار، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة انكماش الطلب عليه بسبب إجراءات الاغلاق الاقتصادي إثر تفشي فيروس كورونا، اضافة اتخاذ عدة إجراءات لتخفيض تصدير بعض المنتجات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية. كما عرفت الواردات كذلك انخفاض بنسبة 8% حيث بلغت 34,4 مليار دولار للتقليل من العجز في ميزان التجاري الذي بلغ 10.6 مليار دولار بزيادة 73.4%.

## المبحث الثاني : تحليل وضعية النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي

ان تحليل وضعية النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي، التي تعكس الأداء الاقتصادي والبيئة التنظيمية للمؤسسات. هذه المؤشرات تشمل جودة البنية التحتية، كفاءة الإدارة الحكومية، مدى الفساد، وحماية حقوق الملكية. من خلال دراسة هذه العوامل، يمكن فهم مدى تأثير السياسات الاقتصادية والمؤسساتية على النمو الاقتصادي وتحديد الفجوات والفرص لتحسين الأداء الاقتصادي المستدام.

### المطلب الأول: دراسة تحليلية للعوامل المؤسساتية في الجزائر(مؤشرات الحوكمة)

بالنظر إلى حالة الجزائر، يتجلى غياب الاقتصاد المؤسساتي من القطاعات المختلفة والذي أدى بدوره إلى الكثير من الفساد والمشاكل وجلب الكثير من العواقب في القطاعات المختلفة مثل مجال التوظيف، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ومجالي التنمية المحلية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، ومحاربة الفقر، وغيرها من القطاعات التي عندما تتحد مشاكلها مع بعضها البعض تنتج لنا خللا ضخما يؤثر بالتأكيد سلبا على تقدم أي دولة، خصوصا وإن كانت دولة نامية كالجزائر ما تزال في طريقها إلى النمو.

[1] وافية تجاني ، مرجع سابق ،ص96

بحيث طرح الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر كتحدي من تحديات التنمية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وتعتبر الحوكمة المجال الخصب الذي يساهم في تحقيق توجه الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد المؤسساتي الجديد، ومنه نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة، مؤشر الإسراف في الإنفاق العام ومؤشر الميزانية المفتوحة ؟

**أولا– مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر:**

ينطوي الاستقرار السياسي وانعدام العنف على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، فالعنف هو الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما عدم الاستقرار السياسي فهو مجموعة الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ويتخذ عدة أشكال منها غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من حقوقها السياسية.[1]

كما يهدف مفهوم مؤشر الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية، أما انعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة، كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات.[2]

**الشكل 01: تطور مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة (1996–2022)**

[1] K. D. Kraay, A. Mastruzzi, ***"The Worldwide Governance Indicators "***, World Bank Policy Research, Working Paper N [0]: 5430, Washington,2010, P4.

[2] شقبقب عدلي ، " ***الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي"*** ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 06، 2016،ص50.

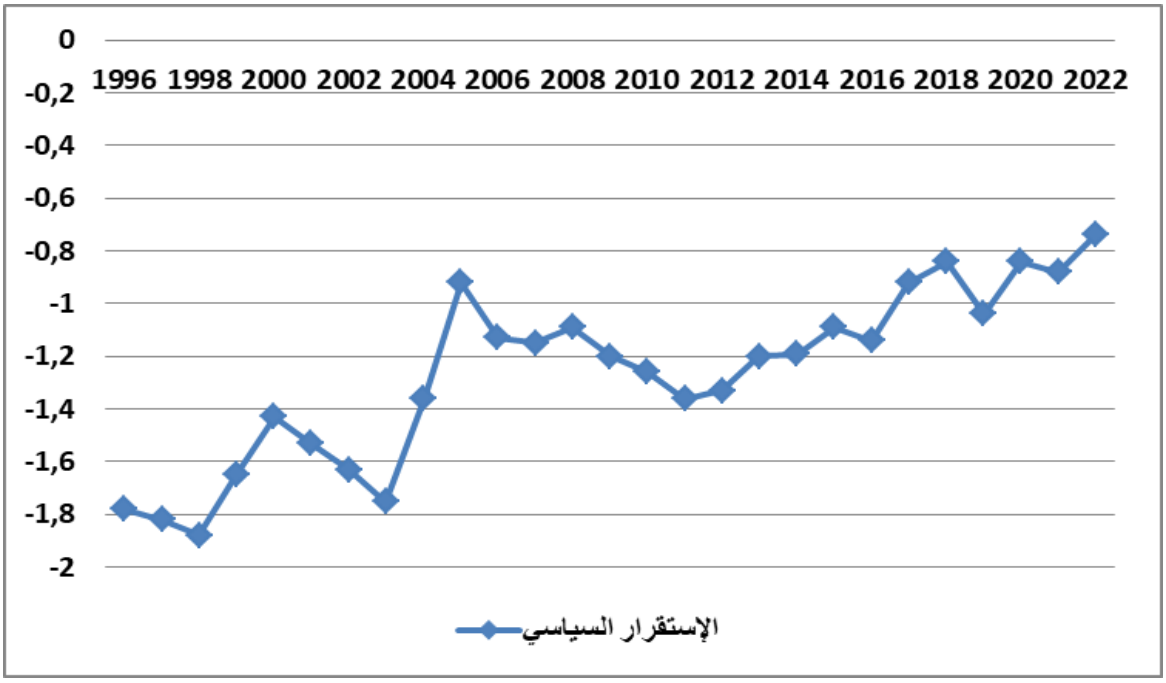


المصدر: www govndicators org.: the worldwide governance indicators.2022

الشكل رقم 01 أعلاه يبرز أن الجزائر شهدت تحسناً تدريجياً في مؤشر الاستقرار السياسي على مدى فترة الدراسة. ففي بداية الفترة (1996-1999)، كانت الجزائر تعاني من مستويات منخفضة من الاستقرار السياسي، حيث تراوحت القيم بين -1.88 و -1.36. خلال هذه السنوات، كانت البلاد تواجه تحديات كبيرة نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية.

و مع دخول الألفية الجديدة، استمر التحسن البطيء في الاستقرار السياسي، رغم بعض التذبذبات السلبية كما في عامي 2003 و2004 حيث سجلت القيم -1.75 و -1.36 على التوالي. إلا أنه من منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، بدأ مؤشر الاستقرار السياسي يشهد تحسناً ملحوظاً، كما يتضح من انخفاض القيم السلبية تدريجياً من -1.20 في عام 2005 إلى -0.92 في عام 2014.

وفي الفترة بين 2015 و2022، استمر هذا التحسن النسبي مع بعض الفترات التي شهدت تراجعاً طفيفاً، كما في عامي 2016 و2019 حيث انخفض المؤشر إلى -1.14 و -1.04 على التوالي. على الرغم من هذه التراجعات، إلا أن الاتجاه العام ظل إيجابياً، حيث سجلت الجزائر في عام 2022 قيمة -0.74، وهي القيمة الأقل سلبية خلال الفترة بأكملها، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في الاستقرار السياسي.

يعكس هذا التحسن التدريجي جهود الحكومة الجزائرية في تعزيز الأمن والاستقرار السياسي، رغم التحديات التي واجهتها البلاد على مدار هذه السنوات. من المهم ملاحظة أن الاستقرار السياسي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن هذا التحسن يعكس إيجابياً على تطور الجزائر في مختلف المجالات.

**ثانيا – مؤشر نوعية التنظيم والاجراءات في الجزائر:**

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص وتمت جميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق: كالتحكم في الأسعار، الرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.[1]

**الشكل 02: تطور مؤشر التنظيم و الاجراءات في الجزائر خلال الفترة (1996–2020)**

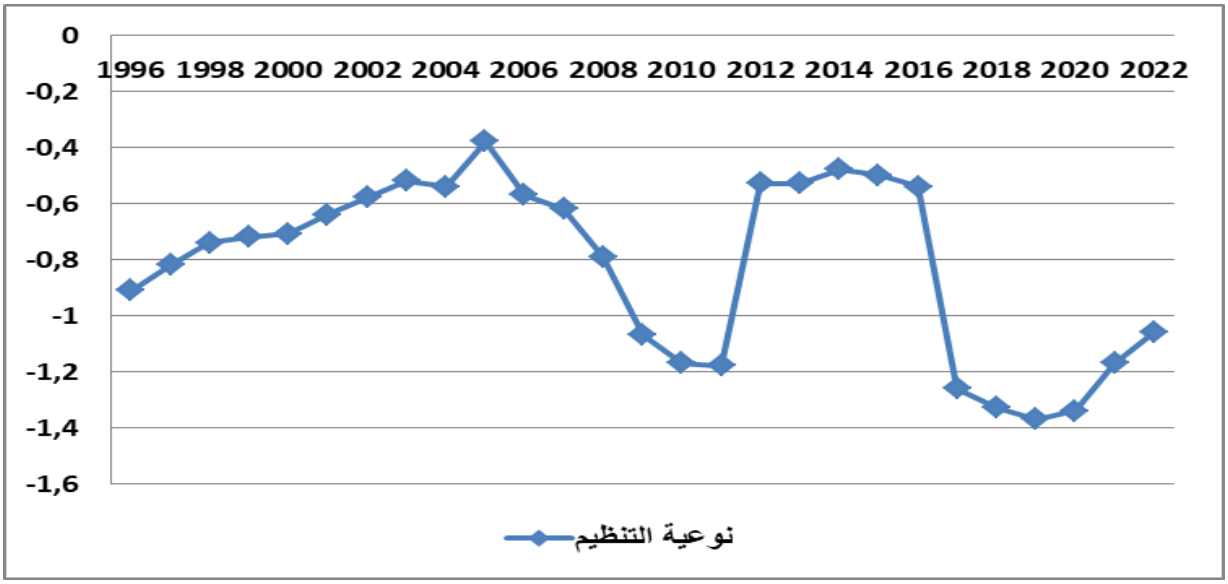


**المصدر:** www govndicators org.: the worldwide governance indicators.2022

[1] بن عزوز محمد، "***الفساد الإداري والاقتصادي – حالة الجزائر***–"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص205-207.

يوضح الشكل 02 تطور مؤشر نوعية التنظيم في الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى 2022، ويظهر التغيرات التي طرأت على جودة التنظيم على مر السنوات. في السنوات الأولى من الفترة (1996–2004)، نلاحظ أن المؤشر كان يتراوح بين –0.91 و–0.54، مما يشير إلى بداية ضعيفة نسبيًا في نوعية التنظيم. بين عامي 2005 و2013، شهد المؤشر بعض التقلبات، حيث سجل أدنى قيمة له في عام 2011 عند –1.18، مما يعكس تدهورًا كبيرًا في نوعية التنظيم في تلك الفترة، قبل أن يعود إلى مستوى –0.53 في عامي 2012 و2013.

من عام 2014 إلى 2022، يستمر الاتجاه التنازلي بشكل عام، مع بعض الاستثناءات. في عام 2014، كان المؤشر عند –0.48، لكنه انخفض بشكل ملحوظ إلى –1.37 في عام 2019، مما يدل على تدهور كبير في تلك السنوات. على الرغم من تحسن طفيف في بعض السنوات، مثل 2016 (–0.54) و2017 (–1.26)، إلا أن المؤشر استمر في الانخفاض حتى وصل إلى –1.06 في عام 2022.

بشكل عام، يعكس الجدول مسارًا متذبذبًا لكنه يميل نحو التدهور في نوعية التنظيم على مدى العقود الثلاثة الماضية. يمكن تفسير هذا التدهور بعدة عوامل، منها التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها الجزائر، والتي قد تكون أثرت سلبًا على فعالية وجودة الأطر التنظيمية في البلاد. يعكس هذا الوضع الحاجة الملحة إلى إصلاحات تنظيمية عميقة لتحسين نوعية التنظيم واستعادة ثقة المستثمرين والمجتمع.

**ثالثا – مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة في الجزائر:**

يركز هذا المؤشر على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام، حرية التعبير عن الرأي ونزاهة الانتخابات، ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا المفهوم لم يتضح بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغيابهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن معظم المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتنظيمي في هذه المستويات ودون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان.[1]

**الجدول رقم 02 : تطور مؤشر الرأي و المسائلة في الجزائر خلال الفترة (1996–2022)**

[1] تقرير منظمة الشفافية الدولية، أنظر الموقع: www.aawsat.com ، تم الاطلاع عليه يوم 21 –01–2024.

| السنة | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرأي و المسائلة | -1,17 | -1,20 | -1,24 | -1,17 | -1,07 | -1,04 | -1,04 | -1,08 | -0,80 |
| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| الرأي و المسائلة | -0,72 | -0,92 | -0,98 | -0,98 | -1,04 | -1,78 | -1,82 | -1,88 | -1,65 |
| السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
| الرأي و المسائلة | -1,43 | -1,53 | -1,63 | -0,90 | -1 | -1,05 | -1,09 | -1,01 | -1 |

المصدر: www govndicators org.: the worldwide governance indicators.2022

يوضح الجدول رقم 02 تطور مؤشر الرأي والمساءلة خلال الفترة من 1996 إلى 2022، ويعكس التغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية في هذه الفترة. بدأ المؤشر في عام 1996 عند -1.17 واستمر في التراجع حتى وصل إلى -1.24 في عام 1998، مما يشير إلى ضعف ملحوظ في آليات الرأي والمساءلة خلال تلك الفترة.

في العقد الأول من الألفية الثالثة، تباين المؤشر بين -1.07 و -1.65، مع أدنى نقطة في عام 2013 عند -1.65، مما يعكس تحديات كبيرة في ممارسات الرأي والمساءلة. ومن الملاحظ أن المؤشر سجل تحسنًا طفيفًا في الفترة من 2008 إلى 2010، حيث تحسن من -0.98 إلى -0.72، قبل أن يعود للانخفاض مجددًا.

من 2014 إلى 2022، شهد المؤشر تذبذبًا، حيث وصل إلى -1.43 في عام 2014، ثم انخفض بشكل حاد إلى -1.63 في عام 2016، قبل أن يتحسن قليلاً ليصل إلى -1.00 في عام 2018. ورغم التحسن الطفيف في بعض السنوات، ظل المؤشر عند مستويات منخفضة بشكل عام، مما يشير إلى استمرار التحديات في مجال الرأي والمساءلة. مما يستدعي جهودًا أكبر لتعزيز هذه القيم وضمان بيئة أكثر شفافية وديمقراطية.

**رابعا– مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر:**

مؤشر فعالية الحكومة يقيس الإدراك الحسي للمفاهيم التالية :نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة كما أنه يبين مصداقية الحكومة والتزامها

بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال نوعيتها وطريقة تنفيذها على ارض الواقع وكذا السهولة في ممارسة الاجراءات المتعلقة بحرية الاستثمار وحقوق الملكية.[1]

**الجدول 03 : تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة (1996-2022)**

| السنة | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فعالية الحكومة | -1,09 | -0,95 | -0,83 | -0,89 | -0,96 | -0,78 | -0,60 | -0,61 | -0,57 |
| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| فعالية الحكومة | -0,47 | -0,47 | -0,57 | -0,63 | -0,58 | -0,48 | -0,56 | -0,53 | -0,53 |
| السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
| فعالية الحكومة | -0,48 | -0,50 | -0,54 | -0,51 | -0,46 | -0,54 | -0,54 | -0,62 | -0,51 |

**المصدر**: **www govndicators org.: the worldwide governance indicators.2022**

الجدول رقم 03 يعرض تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى 2022. يُلاحظ أن فعالية الحكومة تتراوح بين -1.09 و -0.46، مما يشير إلى تقلبات واضحة في هذا المؤشر على مر السنين.

في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الثانية، كان مؤشر فعالية الحكومة منخفضاً نسبياً، حيث سجل -1.09 في عام 1996 و-0.96 في عام 2000، مما يعكس تحديات كبيرة في الأداء الحكومي خلال تلك الفترة. استمر الوضع في التحسن تدريجياً مع مرور السنوات، على الرغم من بقاء المؤشر في النطاق السلبي، حيث سجل -0.57 في عام 2004.

من عام 2005 إلى 2014، كان هناك استقرار نسبي في فعالية الحكومة، حيث تراوح المؤشر بين -0.47 و-0.63، مما يشير إلى جهود الإصلاح وتحسين الأداء الإداري. في هذه الفترة، شهدت الجزائر محاولات لتعزيز الحوكمة وتحسين كفاءة الإدارة العامة.

في السنوات الأخيرة من 2015 إلى 2022، يظهر الجدول تحسناً طفيفاً في المؤشر، حيث تراوح بين -0.46 و-0.62. على الرغم من التحسن النسبي، لا يزال المؤشر سلبياً، مما يدل على أن هناك حاجة مستمرة لمزيد من الإصلاحات لتعزيز فعالية الحكومة بشكل أكبر.

**خامسا- مؤشر سيادة و حكم القانون:**

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق ، بوزيد السايح ،" ***فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر***"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، 2017 ،ص50.

يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص التقيد بالقواعد القانونية في المجتمع.

بحيث سعت الحكومة الجزائرية إلى الإصلاح السياسي والإداري بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض؛ لبناء دولة ديمقراطية تقوم على سيطرة أحكام القانون واحترام الحقوق والحريات كشرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يسهم في تكريس دولة القانون.

**الجدول رقم 04 : تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة (1996–2022)**

| السنة | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سيادة القانون | -1,22 | -1,22 | -1,20 | -1,20 | -1,25 | -0,64 | -0,64 | -0,61 | -0,62 |
| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| سيادة القانون | -0,77 | -0,78 | -0,79 | -0,77 | -0,83 | -0,82 | -0,82 | -0,81 | -0,69 |
| السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
| سيادة القانون | -0,80 | -0,93 | -0,91 | -0,91 | -0,79 | -0,85 | -0,79 | -0,82 | -0,83 |

**المصدر: www govndicators org.: the worldwide governance indicators.2022**

الجدول رقم 04 يعرض تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى 2022، ويبرز تذبذبات واضحة على مر السنين. في بداية الفترة (1996–2001)، كانت سيادة القانون في الجزائر منخفضة بشكل ملحوظ، حيث تراوحت القيم بين -1.22 و -1.25. هذا الانخفاض الشديد يشير إلى فترة مضطربة على مستوى النظام القانوني، ربما بسبب التحديات السياسية والأمنية التي واجهتها البلاد خلال تلك السنوات.

بين عامي 2002 و 2004، شهد المؤشر تحسناً طفيفاً، حيث ارتفع إلى -0.62 في عام 2004، مما قد يعكس بعض الإصلاحات أو الاستقرار النسبي في النظام القانوني والإداري. ومع ذلك، من 2005 حتى 2013، عاد المؤشر للتراجع تدريجياً، حيث انخفض إلى -0.69 في عام 2013، مما يشير إلى استمرار التحديات في تحقيق سيادة القانون بشكل فعال.

في السنوات اللاحقة، من 2014 إلى 2022، يظهر المؤشر تذبذباً مستمراً مع بعض التحسن الطفيف في بعض السنوات. على سبيل المثال، سجل المؤشر -0.80 في عام 2014 لكنه تراجع إلى -0.93 في عام

2015. هذا التذبذب يعكس الجهود المستمرة ولكن غير المستقرة في تحسين النظام القانوني، حيث سجل المؤشر -0.83 في عام 2022.

بشكل عام، يُظهر الجدول أن الجزائر قد واجهت تحديات مستمرة في تعزيز سيادة القانون خلال هذه الفترة. ورغم بعض التحسنات الطفيفة، إلا أن التذبذبات المتكررة تشير إلى الحاجة لمزيد من الإصلاحات الجذرية والمستدامة لتعزيز النظام القانوني وضمان تطبيق القانون بشكل أكثر فعالية وعدالة.

**سادسا– مؤشر ضبط و مكافحة الفساد في الجزائر**

مؤشر ذاتي يصدر عن البنك الدولي يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس ويرتكز في تصنيفه للدول على تبديد اختلاس المال العام والرشوة، إضافة إلى استغلال النفوذ والسلطة لمصالح شخصية.

**الشكل 03: تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996–2022)**

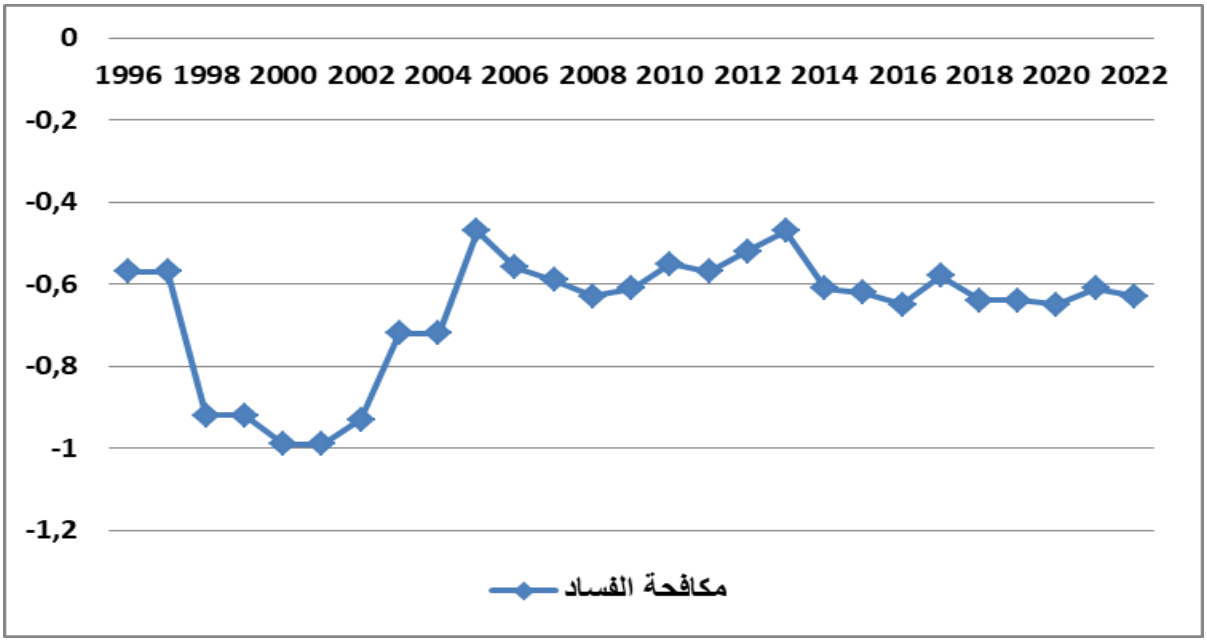


**المصدر:** www govndicators org.: the worldwide governance indicators.2022

نلاحظ من خلال الشكل 03 أن مستوى مكافحة الفساد قد شهد تقلبات ملحوظة على مدار هذه الفترة. في الأعوام الأولى (1996–2001)، كانت القيم مستقرة نسبيًا عند حوالي -0.57 إلى -0.99، مما يشير إلى تحديات كبيرة في مكافحة الفساد. من 2002 إلى 2004، استمرت المؤشرات السلبية، مما يدل على استمرار المشاكل في هذا المجال.

في الفترة من 2005 إلى 2013، نلاحظ تحسنًا تدريجيًا طفيفًا، حيث تراوحت القيم بين -0.47 و -0.63. هذا التحسن قد يعكس جهود الحكومة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، رغم بقاء المؤشرات سلبية، مما يشير إلى أن التحديات ما زالت قائمة.

من عام 2014 إلى 2022، نرى أن المؤشر يتراوح بين -0.58 و -0.65، مع بعض التحسن الطفيف في بعض السنوات مثل 2017، ولكن المؤشر عاد للتراجع في السنوات التالية حتى 2022. هذا التذبذب يعكس الصعوبات المستمرة في تنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد واستدامتها على المدى الطويل.

بشكل عام، يُظهر الجدول أن الجزائر واجهت ولا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال مكافحة الفساد، على الرغم من بعض التحسنات الطفيفة في بعض الفترات. من الواضح أن هناك حاجة إلى جهود مستمرة ومنهجية أكثر شمولية لتعزيز النزاهة والشفافية في البلاد.

**المطلب الثاني: علاقة العوامل المؤسساتية بالنمو الإقتصادي في الجزائر**

من خلال تشخيص هذا التحليل، نستخلص وجود العوامل المؤسساتية التي تشكل عقبة أمام الإصلاح الفعلي للاقتصاد الذي يحوله إلى اقتصاد إنتاجي وتنافسي، وبالتالي يحقق الديناميكية الاقتصادية التي تخلق التراكم والنمو، وتتكون أساسا من ثلاث عوامل رئيسية هي التي تخلق هذه العقبات المؤسساتية التي تعيق انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي وتنافسي:[1]

- التدخل الكبير للدولة (اقتصاد ريعي وتوزيعي)
- إزدواجية السلطة
- الفساد (الفساد السياسي و الاقتصادي )

كل هذه العوامل تتطلب تفعيل مبدأ الحكم الراشد من أجل تجاوز هذه العقبات المؤسساتية التي أدت إلى منع خلق التراكم والنمو، وتتمثل هذه العقبات في:

**أولا– الديمقراطية و النمو**

إن الجزائر تواجه مجموعة من العقبات المؤسساتية الرئيسية ترتبط بالديمقراطية، وأهمها يتمثل في نمط الدولة النيوباتريمونالية (Néo-patrimonalisme) التي تستند على نظام من القيم والعلاقات يعتمده هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجدد هذه الدولة. ويتميز هذا النظام بخصائص سلبية تشوه نمط الحكامة هو ظاهرة

[1] بن مسعود نصر الدين ، **اثر العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر** : نموذج ARDL للتكامل المشرك ، مجلة إدارة الاقتصاد و الاعمال التجارية، المجلد 3، العدد01 ، جامعة معسكر، جامعة عين تموشنت، الجزائر ، 2020، ص65

انتشار الفساد العصوبية (Fractionnisme) والزبونية السياسة (clientélisme politique) بالإضافة الى الجهوية والمحاباة ، وهناك عاملين أساسين أثرا في طبيعة الدولة والحكامة في الجزائر هما:

1- اعتماد الشرعية التاريخية في جانبها الأيديولوجي، وفي تعاملها مع المجتمع بجميع قواه الاجتماعية، الثقافية والسياسية انطلاقا من فكرة الشعوبية، مما نتج عنها غلق المجال السياسي وتثبيط محفزات المنافسة الحقيقية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم إعطاء الفرصة للقوى الرجعية لتفرقة الشعب وتشتت الوحدة الوطنيةتركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الريع من مداخيل المحروقات، وبالتالي المجتمع لا يمكن أن يكون قوة منتجة تساهم في البناء الصحيح والفعلي لمؤسسات الدولة، مالم يستطع حتى الآن أن يمثل قوة إقتصادية يمكن عن طريقها أن ينتج ما يستهلك أولا، ثم يساهم بجزء من إنتاجه في بناء المصلحة العامة.

2- أما العقبة المؤسساتية الثانية المرتبطة بمتغير الديمقراطية هي أم عملية التحول الديمقراطي جاءت نتيجة لقرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة، وليس كنتيجة لقناعة سياسة واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار استراتيجي، بل لجأت إلى استغلال مفهوم التحول الديمقراطي كمخرج لأجل تحقيق مصالحها الضيقة وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإعادة إنتاج أنماطها ونقائصها.[1]

بعد الاصلاحات المؤسساتية التي طبقتها الجزائر في إطار تكريس الديمقراطية،لم تؤدي إلى نتيجة جراء لأعمال العنف والفوضى السياسية والاجتماعية، وليس في سياق تطور اجتماعي سياسي، كذلك إذا كانت الديمقراطية تستند على المشاركة السياسية والتفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن الحكومة لم تستطع أن تكون مجتمع مدني فعال لا من خلال المشاركة السياسية، ولا من حيث الحركات التنظيمية (النقابات، المنظمات غير الحكومية.....)، كما أن القطاع الخاص الذي يؤثر في العملية السياسية فهو غير مستقل عن النظام، فهو يشكل في إطار خدمة مصالح سياسية على حساب مصالح شخصية وليس على حساب المصلحة العامة، و هذا يتجلى في معظم الاستثمارات الخاصة التي تتوزع على مستوى القطاعات التي تحوي الريع.

**ثانيا- المساءلة و النمو**

من جانب المساءلة لا يوجد جهاز تنفيذي فعال أو تطبيق للنصوص التي تخضع المسؤولين للمساءلة، فتشابك السلطة التنفيذية مع سلطة البرلمان بغرفته، يفقد مصداقية الجهاز التنفيذي. وهذا ما يؤدي إلى إخلال

[1] B.Stora,"**l'Algérie en 1995; la guerre l'histoire**, **la politique**", Essai, collection idées et controverses, Paris, Micherlon, 1995,p101.

مبدأ استقرارية السلطات وحتى السلطة القضائية هي ليست مستقلة كما ينص عليها الدستور ، فهي في خدمة النظام السياسي ولا تفرض المساءلة والعدالة والخضوع للقانون، فالدولة فقدت شرعيتها حتى يصل الأمر إلى أبسط مواطن يتحدث عن عدم وجود سيادة القانون. وهذا الأمر يعمل على تشويه السياسات التشريعية.

**ثالثا– عدم الاستقرار السياسي و النمو**

إن فشل برامج التنمية وعدم فاعلية الحكومة في تنفيذ السياسات، فضلا عن التوزيع الغير عادل للثروة وتفشي ظاهرة الفساد وتوسع الاقتصاد الغير رسمي، أدى إلى أزمات اقتصادية واجتماعية ترجمت بصراعات داخلية متمثلة في مظاهرات وأعمال شغب وعنف، حيث وصلت حدتها إلى العنف الارهابي الذي مازالت تعاني منه الجزائر إلى حد اليوم، ودمج العنصر الديني في الحياة العامة على المستوى السياسي والاجتماعي، فمنذ الاستقلال مازالت الجزائر تتعرض لصراعات داخلية سواء كانت لأسباب سياسية أو اقتصادية، إلا أنها أثرت لازالت تؤثر على التنمية، وتشكل خطر سياسي يعيق المجهودات الحكومية.

فاستقرار الحكومة يرتبط بالسياسة التي هي مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، وبالتالي تحديد قواعد اللعبة التي يفترض أنها قبلت الإجماع، وتصح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة تقنية ومقيدة بمجموعة من اللوائح التنظيمية مرتبطة بكفاءة أفضل من جانب السياسات الحكومية في الجزائر.

حيث أن استقرار السياسات الحكومية في الجزائر مرتبط بالوفرة المالية للدولة المرتبط بقوة عائدات المحروقات، فكما انخفضت المداخيل كلما دعت إلى سياسات إصلاحية ومؤسساتية، وإذا تحسنت الأوضاع المالية تغفل عنها لدوافع سياسية اقتصادية.[1]

**رابعا– النظام السياسي والنمو**

وسوف نحاول تحليل أهم العقبات السياسية التي تميزت بها مختلف مراحل التنمية في الجزائر كما يلي:

أ– لقد تكون الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال من اقتصاد ريعي وتوزيعي والذي نتج مباشرة من خلال الممارسات الاقتصادية للدولة. فهذه النتيجة لم تكن متوقعة، لكن تصور إيديولوجي فعال الذي ولّد الممارسات الاقتصادية التي أعاقت آليات خلق الثروة وديناميكيات التراكم. كذلك، انتشار الريع والمواقف الريعية التي أدخلت طبيعة

[1] A. Coora., Dutta,N. Mallick ,"**Trade openness and labor force participation in Africa**: **the role of political institutions**. **Industrial Relations**", A Journal of Economy and Society, Vol 56 (2), 2017, p319-350.

البيان الذي فرضه النظام السياسي بين علاقات السلطة سياسية، اجتماعية ورمزية والعلاقات الاقتصادية، جعلت المنطقة الاقتصادية الجزائرية منطقة محدودة وليست محددة و حاسمة.[1]

**ب–** في ظل الاقتصاد المخطط في الجزائر، كانت الأجور والأسعار هي من مسؤولية السلطة السياسية. وكان المبرر الإيديولوجي لهذه السياسة هو تحقيق العدالة الاجتماعية. فالدولة خلقت سوق اصطناعية حيث لا الأجور ولا الأسعار هي في اتصال مع الواقع الاقتصادي. هذين المتغيرين الذين لهما دور حاسم في تخصيص الموارد ومكافأة عوامل الانتاج، تطورت في النظام الجزائري وفقا لمعايير التي جعلتهم يفقدون أهميتهم بالكامل. فالرواتب محددة سياسيا، تظهر غير كافية لإعادة انتاج قوة العمل بسبب تآكلها بفعل التضخم. ونظام الأسعار المحدد كذلك إداريا، تغيرت ليتضاعف السعر الرسمي، أما السعر الحقيقي فيتحدد في السوق الموازية.

**ج–** بعد أزمة 1986، تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى حدوث مظاهرات في أكتوبر 1988، فتدخلت الحكومة بتنفيذ سياسات اقتصادية عاجلة في محاولة كسب السلم الاجتماعي.

منذ أزمة 1986، تشكل وعي نتج عن تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترولي وانتشاره في جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ومع بداية سنة 1987 ، أطلق فريق الاصلاحات مشروع لتقرير مبدأ استقلالية المؤسساتية العمومية والقطاع الفلاحي بدافع زيادة المردودية لهم. هذا المشروع كان محدود بسبب البيئة المؤسساتية الاقتصادية المقيدة بقوة وتمّ وضع حجر الأساس للآليات الريعية في الاقتصاد المخطط مركزيا لكن مشروع الاصلاحيين الذي اقتصر في البداية وبدقة على الجانب الاقتصادي، تحول ،إلى مشروع تحول سياسي واقتصادي حيث الهدف منه هو كسر الارتباط بنظام الحزب الواحد وبنظام التخطيط المركزي. وبشكل ملموس، هذه التجربة أدت إلى تغيير جذري في البيئة السياسية الإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي للبلد.[2]

**د–** المؤسسات الاقتصادية الكبيرة على غرار البنك المركزي والنظام البنكي، لم تستند على أي نظرية اقتصادية، بل كانت تحركها السلطة السياسية وكانت محتكرة في يد الدولة، والشركات الحكومية، غرف التجارة والصناعة ...الخ كلها كانت تسير وتنظم مثل أي إدارة عامة، حيث كانت أدوارهم تتشكل في تنفيذ القرارات التي اتخذت في إطار الخطة المعتمدة على رأس الدولة.[3]

---

[1] Athmane Cheriet, "**Mondialisation Et Stratégies Industrielles** : **Cas de l'Algérie**", Thèse doctorat en Sciences Economiques, Université de Constantine, 2007, p 108-109.

[2] Fatiha Talahite, "**Réformes et transformations économiques en Algérie**", Economies and Finances, Université Paris-Nord - Paris 13, 2010, p 10-12.

[3] Mourad Ouchichi, 2011, op. cit, p 46-47.

كنتيجة فإن أثر العوامل السياسية في عملية النمو ظهرت منذ ملامح الثورة الجزائرية وبدأت المفاوضات بشكل رسمي متمثل في السلطة الجزائرية المؤقتة. وارتبطت البرامج بالنظام السياسي القائم في كل مرحلة. فهذا النظام أثر بشكل مباشر في عملية تحديد التنمية في الجزائر من خلال رسم السياسات الاقتصادية بناء على قرارات ومصالح سياسية عوض أن تكون ذو دوافع اقتصادية بحتة. كما أن عدم استقرار النظام السياسي أثر كذلك في حسابات مشرّعي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

**خامسا– مؤشر الفساد و النمو الإقتصادي**

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما لها من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي و الأداء الإداري، فهو متعلق بكل الانحرافات الإدارية والوظيفة أو التنظيمية .

فقد عرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر لعام 1997 على أنه " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص" ومعناه إساءة استعمال الموارد العامة للفائدة الخاصة فهو" مجموعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة"

وقد إزدادت الفرص لممارسة الفساد في الجزائر في المراحل الانتقالية والفترات التي شهدت فيها تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وقد ساعد على ذلك حداثة أو عدم استكمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مواتية للفاسدين، مع الاستفادة من ضعف الهيئة الرقابية على التوظيف العام في هذه المراحل، و يمكن إرجاع أسبابه إلى:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية و التي تعاني هي نفسها من الفساد.
- تفشي البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- وجود فراغ في السلطة السياسية ناتج عن صراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- توفر البيئة الاجتماعية و السياسية الملائمة لظهور الفساد.

**1– قراءة لمؤشر الفساد:**

مؤشر مدركات الفساد يصدر كل سنة عن منظمة الشفافية الدولية، وهو مؤشر انطباعي يهتم برصد الانطباع والإحساس العام لدى مواطني ورجال الأعمال بدول العالم المختلفة.

**الجدول رقم 02 : تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996–2022)**

| سنوات الدراسة | الترتيب / عدد دول الدراسة | نقاط المؤشر |
|---|---|---|
| 2003 | 133/88 | 2.6 |
| 2004 | 146/97 | 2.7 |
| 2005 | 158/97 | 2.8 |
| 2006 | 163/84 | 3.1 |
| 2007 | 180/99 | 3 |
| 2008 | 180/92 | 3.2 |
| 2009 | 180/111 | 2.8 |
| 2010 | 178/105 | 2.9 |
| 2011 | 183/112 | 2.9 |
| 2012 | 174/105 | 34 |
| 2013 | 175/94 | 36 |
| 2014 | 174/100 | 36 |
| 2015 | 167/88 | 36 |
| 2016 | 176/108 | 34 |
| 2017 | 180/112 | 33 |
| 2018 | 180/105 | 35 |
| 2019 | 180/106 | 34 |
| 2020 | 180/104 | 36 |
| 2021 | 180/117 | 33 |
| 2022 | 180/116 | 33 |

**المصدر**: **https://www.transparency.org**

إن المنهجية التي يتبعها هذا المؤشر هي استخدام عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتمد في الأساس على نتائج دراسات المصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب جمع العينات مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى، وهناك شروط ضرورية تراعى عند الأخذ بنتائج دراسة من إحدى الجهات وهي أن يكون ترتيب الدول إحدى المخرجات الرئيسية للدراسة، ولا

يتأتى هذا إلا إذا توحدت المسوح والمنهجية المتبعة في إجرائها من ذات الجهة لكل الدول محور الدراسة مما يساعد على مقارنة النتائج ببعض[1]، ولذلك يؤخذ في الاعتبار مجمل نتائج السنوات السابقة لتقليل التغيير الفجائي في محصلة النقاط (Scores) نتيجة التغييرات العشوائية، وتطبق كل الجهات بصفة عامة نفس التعريف للفساد متضمنا على سبيل المثال إساءة استخدام النفوذ للحصول على منفعة شخصية، ومنها الرشوة للشخصيات القيادية والمؤثرة الأبواب الخلفية في إدارة عمليات المشتريات واختلاس الأموال العامة ولابد أيضا من أن تقوم الجهة بتقييم مستوى الفساد بين القيادات العامة والسياسية في الدولة محل الدراسة، وتستخدم كل جهة المقياس الخاص بها النتائج الدراسة ولذلك يتم إجراء توحيد قياسي لهذه النتائج المتعددة قبل حساب القيمة المتوسطة لكل دولة، ولكن من عام لآخر تتجه هذه الجهات للأخذ بالمعايير القياسية للنتائج حتى تتوحد المنهجية والأساليب المتبعة بغرض إصدار دراسة شاملة أكثر دقة وحرفية، وتتراوح عدد الجهات التي يعتمد على نتائجها من 10-16 جهة بصفة عامة.[2]

و الملاحظ من الجدول أعلاه صعدت الجزائر بدرجة واحدة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2022 الذي تصدره منظمة "شفافية دولية"، لتحتل المرتبة 116 من أصل 180 دولة شملها التقرير.

ومنح التقرير السنوي للمنظمة غير الحكومية الدولية علامة 33 من 100 للجزائر وهي نفس الدرجة التي حصلت عليها في تقرير سنة 2021. وتراجعت الجزائر بشكل لافت مقارنة بتقرير سنة 2020 الذي احتلت فيه المرتبة 104 دوليًا.

وفي قائمة الدول العربية، تصدرت الإمارات قائمة الشفافية بالحصول على 67 درجة في المركز 27 عالميا، ثم قطر 58 درجة في المركز 40 والسعودية 51 درجة في المركز 54، والأردن 47 درجة في المركز 61 عالميا، والبحرين 44 درجة في المركز 69، وعُمان 44 درجة في المركز 69 والكويت 42 درجة في المركز 77.

وفي تقييمها لوضع مكافحة الفساد دوليا، قالت شفافية دولية إن دول العالم لا تزال في معظمها غير قادرة على محاربة الفساد، ولم تحرز 95 بالمائة من الدول أي تقدم يذكر منذ عام 2017.

**ملاحظة :**

[1] إبراهيم عدلي ، المرجع السابق ،ص120

[2] لجنة الشفافية و النزاهة لجمهورية ، **التقرير الثاني حول أولويات العمل و اليتها وزارة الدولة للتنمية الادارية**، مصر،2008، ص21.

تتراوح نقاط المؤشر بين 10 نظيف جدا و 0 فاسد جدا. هذا إلى غاية سنة 2011 ، وبعد ذلك أصبحت نقاط المؤشر محصورة بين 100 نظيف جدا و 0 فاسد جدا المصدر: من تجميع الباحث اعتمادا على تقارير منظمة الشفافية الدولية من سنة 2003 إلى سنة2017

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر كان مستواها أقل من المتوسط (5) أو (50) طيلة فترة الدراسة 2003-2017. وهذا ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يمثل فيها الفساد خطر كبير على التنمية وعلى مناخ الاستثمار[1].

وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية في هذا المؤشر التي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بما فيها الجزائر ، إلى الافتقار للشفافية وانعدام الأمن وكذا الثروة النفطية التي تتمتع بها بعض

هذه الدول مما يفتح باب الفساد على مصراعيه خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات كما نلاحظ من خلال الجدول ، أن المؤشر ظل في تحسن إلى سنة 2008 أين أخذت الجزائر أعلى نقطة لها وأفضل ترتيب (92) من 180 : تقريبا الرتبة المتوسطة . وربما يعود هذا التحسن في المؤشر إلى إصدار الجزائر في شهر فيفري من سنة 2006 القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، كما قامت بالتوقيع في شهر جوان من نفس السنة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد، وهو ما يعزز نية الدولة ورغبتها في مكافحة الفساد، لكن رغم هذا التحسن المتواضع تبقى قيمة المؤشر ضعيفة في الجزائر خلال هذه السنة والسنوات التي قبلها إذ ما قورنت ببعض الدول العربية كقطر التي أخذت 06 نقاط والبحرين 5.7 نقطة والأردن 5.3 وتونس 4.6 نقطة في هذه السنة. أما فيما يتعلق بالدرجة المتدنية التي عرفتها سنة 2003 و 2004 فقد ترجع إلى قضايا الفساد التي ظهرت خلال هذه الفترة على غرار فضيحة بنك الخليفة وقضية قطاع السكن والعمران بعد زلزال بومرداس كما سيأتي تفصيل ذلك.

وقد بقي مؤشر الفساد سيئا وترتيب الجزائر متدنيا إلى غاية سنة 2017 مما يؤكد أن الجهود التي بذلت والهيئات التي أنشئت لم تقم بعملها وبقيت مجرد حبر على ورق كما يعود سبب هذا التدني أيضا إلى الفضائح المتواصلة على غرار فضيحة الطريق السيار شرق غرب وفضيحة سونطراك .

## 2- عرض بعض قضايا الفساد في الجزائر:

[1] سارة بوسعيد، عقون شراف، **واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته** ، جملة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول ، جوان 2018 ص .315-314.

لقد عرفت الجزائر عدة قضايا فساد ظهرت للعلن عن طريق الصحافة المكتوبة والمرئية وبعض الهيئات الدولية نذكر منها :[1]

- **قضية بنك الخليفة** : حيث انهار مجمع الخليفة سنة 2003 ، بعد قيام مؤسسه بتحويل أموال البنك لدعم شركاته المتعثرة، وخلف ثغرة مالية كبيرة وان كانت السلطات حددتها ب 1.5 مليار دولار فإن الكثير يؤكدون بأن المبلغ يصل إلى أكثر من ثلاثة مليار دولار، ومنهم من يرى أن المبلغ يصل إلى 5 مليار دولارر كما تورط في هذه القضية عدة شخصيات سياسية مرموقة ومسؤولون كبار . وللإشارة فإن عبد المؤمن خليفة مؤسس البنك صدر بحقه حكم غيابي في مارس 2004 بالسجن لمدة 5 سنوات ودفع غرامة مالية بقيمة 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية، وقد صدر بحقه حكم غيابي بالسجن المؤبد في 9مارس2008
- **قضية البنك التجاري والصناعي** : سنة 2003 والتي تم على إثرها سحب الاعتماد واتخاذ قرار التصفية القضائية للبنك ، وخلف خسارة قدرت ب 13 مليار دينار حسب التقديرات القضائية، وقد فر مديره العام إلى فرنسا ولحد الآن لم تسلمه السلطات الفرنسية للجزائر.
- **قضية الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار** : حيث تم اختلاس 30 مليون دولار سنة 2005 حسب ما قدرته الجهات القضائية، وأدين في هذه القضية مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق وزوجته اللذان فرا إلى الخارج.
- **قضية قطاع السكن والعمران** : بعد زلزال بومرداس سنة 2003 ، والذي أثبتت فيه التحقيقات أن البناء غير مطابق لشروط السلامة ، أي أنه تم اختلاس من الأموال المخصصة للبناء.
- **قضايا الفساد في قطاع الصحة** : حيث وجهت منظمة الشفافية الدولية انتقادا شديدا لما سمته فساد قطاع الصحة، وصنفته في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر، ولاحظ التقرير الصادر في سنة 2005 ما نعتو بالممارسات المالية الشاذة ومظاهر الاختلاس وسرقة وابتزاز في تسيير أموال الصحة العمومية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، كما ركز بوجه خاص على مختلف للحراسة القضائية سنة 2005 . وقدرت مصادر قضائية القروض بمليار و 400 أورو، وفي 2007 عين له إدارات المؤسسات الإستشفائية العمومية وسوق الدواء معتبرا إياه مسرح للفساد المفتوح وتحويل المال[2].

[1] Banque mondiale, colloque sur" **la gouvernance et la corruption**",03CNES, 2011, P 44 .

[2] إبراهيم عدلي ، المرجع السابق ،ص124

- **قضية مجمع طونيك:** حيث عجز هذا المجمع عن سداد ديونه لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وخضع مسير إداري من طرف المحكمة لمواصلة إنتاجه وتسديد ديونه، وقد عرف عدة مشاكل بعدها ليتم تأميمه من طرف الدولة في أفريل 2011، حيث أصبح يسمى المؤسسة العمومية الاقتصادية تونيك للصناعة"

من خلال عرض هذه القضايا التي هي جزء فقط من قضايا أخرى كثيرة لم تذكر يتبين لنا عظم حجم الفساد الذي تعاني منه الجزائر ، بحيث تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في مجال النمو الاقتصادي نتيجة لمستويات الفساد المرتفعة التي تعاني منها. يعتبر مؤشر الفساد أحد المؤشرات المؤسسية الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي وتنمية البلدان. وفقًا لتقارير منظمات دولية مثل البنك الدولي والشفافية الدولية، تظهر الجزائر في مراكز منخفضة على مؤشر الفساد، مما يعكس الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الاقتصاد.

و بالتالي يؤدي انتشار الفساد إلى عدة تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي، من بينها تقليل الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتشويه صورة البلاد أمام المستثمرين الدوليين، وتقليل فعالية السياسات الحكومية في دعم الاقتصاد وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن ارتفاع معدلات الفساد يؤدي إلى زيادة التكاليف وتعقيد الإجراءات الإدارية والتجارية، مما يقيد النمو الاقتصادي ويقلل من فرص الازدهار الاقتصادي[1].

و من تحسين وضع النمو الاقتصادي في الجزائر، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد، من خلال تعزيز الشفافية وتعزيز التدابير القانونية لمحاربة الفساد على مختلف المستويات، بما في ذلك مكافحة الرشوة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. إلى جانب ذلك، يجب أن تركز الجهود على تعزيز بنية الاقتصاد وتعزيز بيئة الأعمال من خلال تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية. من خلال هذه الإجراءات، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

## المبحث الثالث : جهود الجزائر في سبيل استحداث و إرساء الاقتصاد المؤسساتي

### المطلب الأول: التحديات التي تواجه الاقتصاد المؤسساتي الجزائري

يواجه الاقتصاد المؤسساتي الجزائري العديد من التحديات التي تعيق نموه وتطوره، وتُعيق قدرته على المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و من أهم هذه التحديات ما يلي:

[1] إبراهيم عدلي ، مرجع سابق ،ص125.

- **ضعف الحوكمة الرشيدة :**
  - يُعاني من بيروقراطية معقدة، ونقص الشفافية، وضعف المساءلة.
  - يُؤثر ذلك سلبًا على جاذبية الاستثمار، ويُعيق كفاءة عمل المؤسسات.
- **انتشار الفساد :**
  - يُعدّ من أهم العوامل التي تُعيق النمو الاقتصادي، وتُؤدّي إلى هدر الموارد.
  - يُؤثّر على ثقة المستثمرين، ويُعيق خلق بيئة أعمال مواتية.
- **قلة الابتكار :**
  - تُعاني المؤسسات الجزائرية من نقص في الابتكار، وضعف القدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية.
  - يُؤدّي ذلك إلى انخفاض قدرتها التنافسية، ويُعيق نموها.
- **نقص المهارات :**
  - يُعاني من نقص في المهارات المُؤهّلة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.
  - يُؤثّر ذلك على إنتاجية المؤسسات، ويُعيق قدرتها على النمو.
- **التمويل :**
  - تواجه المؤسسات صعوبة في الحصول على التمويل، خاصة من البنوك.
  - يُؤثّر ذلك على قدرتها على الاستثمار والتوسع.
- **البنية التحتية :**
  - تُعاني من ضعف في البنية التحتية، خاصة في مجالات النقل والاتصالات.
  - يُؤثّر ذلك على كفاءة عمل المؤسسات، ويُعيق نموها.

بالإضافة إلى هذه التحديات، هناك بعض العوامل الأخرى التي تُعيق نمو الاقتصاد المؤسساتي الجزائري، مثل:

- **عدم استقرار النظام السياسي :**
  - يُؤدّي إلى عدم اليقين، ويُعيق الاستثمار.
- **التغيرات في أسعار النفط :**
  - يُعدّ النفط المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر،
  - وتُؤدّي تقلبات أسعاره إلى عدم استقرار الاقتصاد.

**المطلب الثاني: سبل تفعيل الاقتصاد المؤسساتي من أجل رفع النمو الاقتصادي**

يُعدّ تفعيل الاقتصاد المؤسساتي أحد أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي في أي بلد، بما في ذلك الجزائر. ويشمل ذلك تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وتطوير البنية التحتية، ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

وفيما يلي بعض السبل المحددة لتفعيل الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر:

**أولا– مكافحة الفساد:**

تلعب النصوص التشريعية والأجهزة الرسمية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها دورا مهما في مكافحة الفساد، خاصة ما تعلق منها بالرشوة وممارسة الفساد والتهريب وتبييض الأموال، ولكن بشرط توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تطبيق هذه القوانين، وإعطاء الصلاحيات الواسعة والدعم اللازم للمؤسسات والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد و م أبرزها:

**1– اللجنة الوطنية للحكم الرشيد:** والتي تم تشكيلها في مارس 2005 وتتكون من 100 ممثل عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتم تشكيل أربع مجموعات عمل على المحاور التالية:

- محور الحكم الراشد والديمقراطية.
- محور الحكم والتسيير الاقتصادي.
- محور تسيير المؤسسات.
- محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي الصلة الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.

**2– مجلس المحاسبة:**

يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية، أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشأ سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.

ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية. وهي نفسها المكلفة بإبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيم

الصفقات العمومية، ومن ثم يمكن القول أن رقابة مجلس المحاسبة على الصفقات العمومية تندرج في إطار مكافحة الفساد، إذ أن المجلس يتمتع بالصلاحيات التالية:

- مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة وصحة الأرقام والحسابات الواردة في الميزانية للمؤسسات العمومية إدارية كانت أم اقتصادية.
- مراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته.
- ضبط وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد المالي مثل الاختلاس والرشوة، تبديد المال العام، والمخالفات المالية، والتحقيق فيها، ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها.[1]

رغم هذه الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس المحاسبة، إلا أنه لم يصل إلى الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- حساسية السلطة التنفيذية اتجاه الدور الرقابي الذي يمارسه هذا الجهاز.
- عدم استقلاليته وتبعيته للسلطة التنفيذية ما يعيق أداء مهامه بالنزاهة والشفافية المطلوبة.
- عدم فعالية الأدوات التي يملكها، إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الأجر الذي يتلقها المسئول عن المخالفة.[2]

**3- المفتشية العامة للمالية:**

لقد أنشأت المفتشية العامة للمالية سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 1980/03/01 وأعيد تنظيمها في العديد من المرات، حيث أصدر المشرع العديد من النصوص التنظيمية في إطار تفعيل عملها ومن أهمها المرسوم التنفيذي 272/08 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008، المتعلق بصلاحيات المفتشية العامة للمالية، والذي أسند لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية، وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي.

وتتمثل مهمة المديرية العامة للمالية العامة في مكافحة الفساد من خلال ممارسة دور رقابي على اختتام وتنفيذ العملية العامة من خلال: [3]

---

[1] Minh Quang Dao, "**Government expenditure and growth in developing countries**", Progress in Development Studies, SAGE Publications, 2012,p56.

[2] هاني عيسوي السبكي، "**مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص36.

[3] أحمد محمود نهار أبو سويلم، "**مكافحة الفساد**"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص32.

• جمع المعلومات عن الصفة والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة.

• البحث في طريقة إبرام الصفقة، فإذا أبرمت عن طريق التراضي يجب تطابقها مع الحالات القانونية والاستثنائية والتي تجعل الأمر بالصرف يتجنبها عدا في الحالات التي نص عليها القانون نظرا لما يترتب عليها من نتائج سلبية كالمحاباة واستغلال النفوذ والرشوة والإضرار بالمصلحة العامة

• تحديد الأهداف المتوخاة من الصفقة حتى لا ترصد اعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على الصالح العام.

• فحص دفاتر الشروط للوقوف على مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها بالإضافة إلى مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية من خلال:

• معاينة محضر لجنة الصفقات المختصة والتأكد من قرار تعيين هذه اللجنة وشرعية اجتماعاتها.

• إذا كان هناك بند في المعاملة ينص على مراجعة الأسعار أو تحديثها، فسيتم التحقق من تنفيذ هذا البند وامتثاله للمتطلبات القانونية.

### 4-المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها:

أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة.

أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس "اليمين زروال" وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02 جويلية 1996، وهو يضم موظفين سامين في الدولة ورجال القانون والأمن، مهمته الأساسية تقصي فضائح الفساد والرشوة واختلاس المال العام والخاص، وللذكر فإن المرصد منذ بدء عمله اهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية.[1]

### 5- اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته :

تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية وتضطلع بالمهام التالية[2] :

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

[1] Conseil d'Europe, **Les bases conceptuelles de la lutte contre la corruption**, 2012, page 173.

[2] موسى بودهان، "**النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**"، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009، ص13.

– اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تحجب مبادئ سيادة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الأعمال والمال العام.

– التعاون مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة وبرامج التوعية والتحسيس بسلبيات الفساد.

– طلب المساعدة من النيابة العامة في جمع الأدلة والتحقيق في الوقائع المتعلقة بالفساد.

**6– لجنة إصلاح هياكل الدولة :**

تم إنشاءها للنظر في جميع الاختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة وتشخيصها و اقتراح حلول مناسبة لها.حيث نص إعلان الأمم المتحدة على أن" الحكومات لن تدخر جهدا في تعميم سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليًا، بما فيها الحق في التنمية".

كما نص على: إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ."تعمل المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية المعتقد، الابتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية الرأي، الحق في الانتخاب والترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان.[1]

**ثانيا– إرساء مبدأ الشفافية:**

كما أنه من الواضح عند غياب الشفافية يظهر الفساد وينتشر، ولذا يجب أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد من خلال تسطير القوانين والإجراءات الصارمة وتسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز في المقام الثاني المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت ولكن نشير هنا إلى أن الشفافية هي كذلك تلك الثقافة التي يجب اكتسابها من كل الأطراف

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السايح، "**فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر**"، مرجع سابق،ص102.

للمساهمة في العملية التنموية خاصة وأن للوازع الديني أثر كبير في نشر ثقافة الشفافية والتحذير من عواقب ممارسة الفساد [1]

**ثالثا– تكريس الديمقراطية:**

مفهوم الديمقراطية لم يتضح بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغيابهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن معظم المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتنظيمي في هذه المستويات ودون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان.[2]

ويكمن تعزيز دور الحكم الراشد تطوير نظام العمل المشترك لبناء دولة ديمقراطية وعادلة بالتنسيق مع الهيئات الدولية من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال: [3]

- قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة للمواطنين؛
- تخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة؛
- بناء الثقة بين المواطن والحكومة

**رابعا– إقامة دولة القانون:**

تمكين الحكم الراشد بالجزائر لن يتسنى إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون، واعتماد المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، وتختلف الرؤى المختلفة والآراء المتعددة والمتنوعة على ضوء المعطيات السياسية، فهنالك من يرى تعذر قيام الحكم الراشد في ظل الظروف الحالية، وآخرين يعتقدون أن الوقت مناسب جداً لتطبيق ذلك ولأنه يمثل حلا ومطلبا هاما للخروج من الأزمة الحالية: الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي... ، وأكد البعض على أهمية التركيز على شرعية الانتخابات ونزاهتها ومصداقية المنظومة القانونية،

---

[1] فلاق محمد ،حدو سميرة، " **دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 01، الجزائر 2015، ص19.

[2] العياشي عنصر، "**التعددية السياسية في الجزائر الواقع و الأفاق**"، الموقع الإلكتروني:
http//faculty.qu.edu.qa/louser/files/political

[3] طاشمة بومدين، "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 17 ديسمبر 2008،ص54.

حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى الإصلاح السياسي والإداري بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض؛ لبناء دولة ديمقراطية تقوم على سيطرة أحكام القانون واحترام الحقوق والحريات كشرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يسهم في تكريس دولة القانون.[1]

**خامسا– تطوير القطاع الخاص:**

إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام بغرض أن يعكس تحويل

دور الدولة، حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية، كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على المجالات الاقتصادية ومختلف النواحي الاجتماعية والسياسية في الجزائر، كما أدى إلى تهميش وإضعاف دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة اقتصادية، اجتماعية وثقافية أي تحقيق أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة، فمن خلال رصد أهم الإصلاحات والاستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية لدعم القطاع الخاص، يتطلب رؤية استراتيجية للتنمية من خلال تهيئة مناخ اقتصادي يتطور بمعدل مستدام وأوضاع اجتماعيه تتحسن باستمرار، إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن، وبهذا تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص تتحدد بذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال: [2]

– إسترجاع ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن الإقبال الواسع على الاستثمار؛

– تكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل في وقت قصير؛ نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الخاص كشريك اقتصادي في دفع عجلة التنمية ونتيجة توجه معظم دول العالم نحو الاعتماد عليه كان لزاما على الجزائر تهيئة البيئة المناسبة لعمل هذا القطاع والذي يشمل كل المشاريع الخاصة غير المملوكة للدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

ويتم تطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال تدخل الدولة من أجل خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وإيجاد سوق تنافسية وتسهيل الحصول على القروض وتعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل وجلب استقطاب الاستمارات والمساعدة على نقل التكنولوجيا، وتقوية دولة القانون والمحافظة على البيئة و الموارد البشرية. وفي ظل التشريعات

[1] ناجي عبد النور، "**أزمة المشاركة السياسية في الجزائر**"، الموقع الإلكتروني:
http// : nadjiabdnour maktoobblog.com/4367

[2] البنك الدولي، " **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة**"، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقي، واشنطن، 2003، ص10.

التي جاءت من أجل تحفيز الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، لزم تهيئة بيئة مواتية لجلب أكبر عدد من الاستثمارات وعليه يجب الاهتمام بـ: [1]

- تشريع منظومة قوانين محفزة لعملية الاستثمار؛
- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ؛
- إيجاد حل لشكل العقار بالجزائر الذي يعتب من أبرز العراقيل التي تعيق عملية الاستثمار.
- ضرورة الإصلاح المالي والضريبي من أجل إضفاء الشفافية تفعيل الرقابة ومكافحة الفساد.

وعليه بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية يستلزم إصلاح دور الدولة وتمكين قوى السوق وينبغي أن يقترن بذلك جهود مكثفة بدعم القطاع الخاص لما له من دور جوهري في تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة تستقطب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد.

**سادسا– إصلاح قطاع العدالة**

لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون، ونظرا لما يتمتع به جهاز القضاء من دور رئيسي في تعزيز دولة القانون واحترام التشريعات وفي إطار العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لتحقيق ودعم الشرعية والديمقراطية في تطبيق القانون. حيث بادرت الدولة بإصلاح وعصرنة قطاع العدالة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع المؤسسات القضائية، من أجل تبسيط الإجراءات والتسريع في تنفيذها، واستقلال القضاء لضمان حيادته ونزاهته وتدريب القضاة وتأهيلهم.

**سابعا– تفعيل المجتمع المدني:**

للمجتمع المدني دور فاعل ورئيسي في بناء دولة عصرية، وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية، والمساهمة في التنمية الشاملة.

**ثامنا– حرية الإعلام و الصحافة**

أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه.

[1] فوكة سفيان، "**الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 ديسمبر 2008.

وجاء وفق دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر بفصل السلطات وصادق بتكوين سلطة رابعة مستقلة وهي الاعلام والصحافة، و انطلاقا من هدا القانون بادرت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد حرية الرأي والتعبير ورفع احتكار الدولة لميدان الاتصال ووضع وسائل تنظيمية جديدة للتكفل بصلاحية السلطة العمومية و ضمان استقلالية الاعلام. [1]

**تاسع– دعم الابتكار وريادة الأعمال:**

- **توفير التمويل للشركات الناشئة** :إنشاء صناديق استثمارية، وتقديم برامج دعم حكومية، وتشجيع الاستثمار في رأس المال المخاطر.
- **تعزيز ثقافة الابتكار** :تشجيع البحث والتطوير، ودعم ريادة الأعمال في الجامعات والمعاهد البحثية.
- **خلق بيئة داعمة للشركات الناشئة** :توفير حاضنات الأعمال، وتقديم خدمات الاستشارات والتدريب، وتسهيل الوصول إلى الأسواق.

إنّ تفعيل الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر يتطلب جهدًا مشتركًا من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. من خلال العمل معًا، يمكن للجزائر خلق بيئة اقتصادية مواتية للنمو والازدهار.

[1] قويدر سيكوك، "**سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر وواقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية والاختلافات والوظيفية**"، حوصلة للإنتاج العلمي في مجال علم الاجتماع ، جامعة وهران، 1999، ص 23-25.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما ثم التطرق إليه في هذا الفصل إتضح أن الاقتصاد المؤسساتي في الجزائر قد أصبح يشكل تحديًا كبيرًا يعيق النمو الاقتصادي ويضعف الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد. يعود ذلك جزئيًا إلى نقص التحول الاقتصادي والإصلاحات الضرورية لتعزيز البنية التحتية وتعزيز بيئة الأعمال. الفساد وضعف الحوكمة يعملان كعوامل إضافية يعززان هذه المشكلة. من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر، يجب على الحكومة والمؤسسات المعنية اتخاذ إجراءات فورية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، وتعزيز البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي. إن عدم التصدي لهذه التحديات بسرعة قد يعرض الاقتصاد الجزائري لمزيد من الضغوط والتدهور في المستقبل.

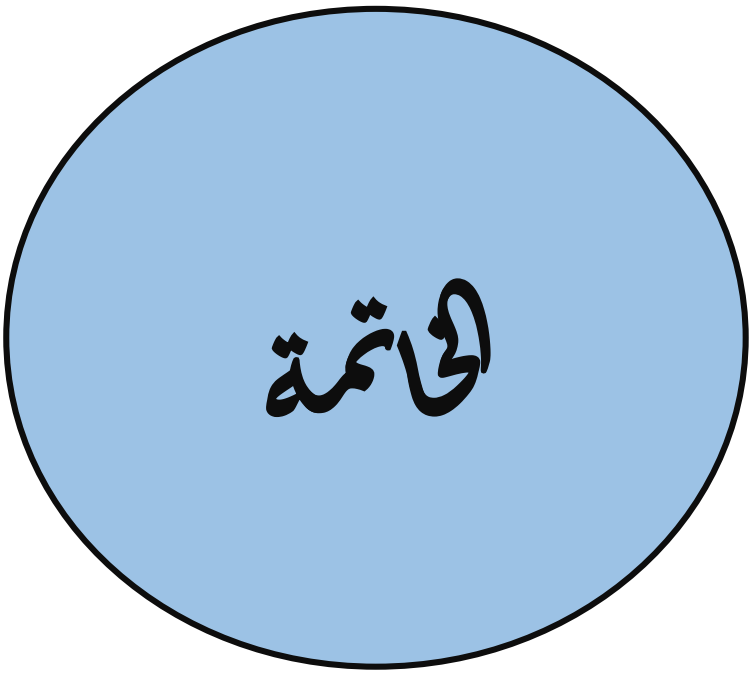
الخاتمة

**الخاتمة:**

ساهم هذا البحث في مناقشة موضوع كثريا ما ثم تداوله و تحليله ألا و هو المؤسسات والنمو الاقتصـادي، وقد هدفنا من خلال محتوياته للوصـول لإجابات عامة عن كيفية تأثير نوعية المؤسـسـات أو مؤشرات الحوكمة على معدلات النمو الاقتصادي

وبالتالي يمكننا استنتاج وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد المؤسساتي، ومن بين هذه المؤشرات يأتي مؤشر الحوكمة، حيث يُعتبر مؤشر الحوكمة مرتكزًا أساسيًا لتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية، والتي بدورها تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. إذا كانت مؤشرات الحوكمة تشير إلى وجود استقرار سياسي وقانوني، وفعالية في الإدارة ومكافحة الفساد، فمن المرجح أن يكون لهذا تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

و من خلال تحليلنا لمؤشرات الحوكمة والفساد إتضح وجود تحديات كبيرة تواجه النمو الاقتصادي. على الرغم من وجود مقومات اقتصادية قوية، مثل القطاع الطاقوي والثروات الطبيعية، إلا أن ضعف في الحوكمة وانتشار الفساد يؤدي إلى سوء التوزيع في الثروة وعدم توفير البيئة الملائمة للأعمال التجارية، مما يثبط الاستثمارات ويقلل من الابتكار والإنتاجية. وبالتالي، يتحول النمو الاقتصادي إلى نمو غير مستدام ويعيق التنمية الاقتصادية الشاملة و هو ما ينفي صحة الفرضية الأولى نسبيا.

و لقد أفضت نتائج الدراسة كذلك بأن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الحكومة الجزائرية من أجل إعادة التوازن على المستوى الكلي وبعث حركة النمو كانت ايجابية، ولكن ليس بالقدر الذي كان مسطر لها، وتبقى هذه النتائج سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى السياسي والتنظيمي ضعيفة بالمقارنة بالإمكانيات التي تتوفر في أيدي السلطات من وفرة مالية ورأس مال بشري...الخ، و هذا ما يثبت نسبيا صحة الفرضية الثانية القائلة بأن الاصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر عملت على تحسين الأداء الاقتصادي.

في الأخير تأثير الاقتصاد المؤسساتي على الاقتصاد الجزائري لا يمكن إنكاره، فالمؤسسات الاقتصادية تشكل الإطار الذي يحدد سلوك الأعمال وتوجه الاستثمارات وتؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي واستقرار السوق. في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر جهودًا مستمرة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. بيد أن التحديات المؤسساتية ما زالت تعترض الطريق، منها التشريعات القديمة والبيروقراطية الإدارية وقلة التنوع في الاقتصاد. ومن هنا، يبرز أهمية إصلاح المؤسسات وتعزيز الشفافية وتحسين

مناخ الاستثمار كخطوات حاسمة لتعزيز الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة. إن دعم ريادة الأعمال وتعزيز الابتكار والاستثمار في التعليم والبنية التحتية يمثلون أيضًا عوامل أساسية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في المستقبل.

**توصيات و اقتراحات :**

بناءً على تأثير الاقتصاد المؤسساتي على النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن تقديم عدة توصيات واقتراحات لتحسين الوضع الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام، ومنها:

- **إصلاح المؤسسات** من خلال تعزيز التشريعات والسياسات الاقتصادية التي تعزز بيئة الأعمال وتقلل من التدخل الحكومي الزائد الذي يمكن أن يثقل العملية التنظيمية ويعرقل الابتكار والاستثمار.
- **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد** من خلال العمل على زيادة الشفافية في العمليات الحكومية والاقتصادية ومكافحة الفساد لجذب المزيد من الاستثمارات وبناء ثقة المستثمرين.
- **تعزيز التعليم والتدريب المهني** بحيث يتم تطوير برامج تعليمية وتدريبية تناسب احتياجات سوق العمل المتغيرة لتعزيز مهارات العمالة وتعزيز قدرتها على المنافسة في سوق العمل العالمي.
- **تعزيز قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة** من خلال دعم ريادة الأعمال وتشجيع التنوع الاقتصادي من خلال دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم والتمويل لها.
- **الاستثمار في البنية التحتية** من خلال تطوير البنية التحتية لتعزيز الاتصالات والنقل والطاقة والتكنولوجيا لتحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات.
- **تعزيز الابتكار والبحث والتطوير** من خلال دعم الابتكار والبحث والتطوير في مختلف القطاعات الاقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية.

# قائمة المراجع

## أولا : المراجع العربية

### 1. الكتب :


- ✓ أحمد محمود نهار أبو سويلم، "مكافحة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
- ✓ ايمان الشاعر ، الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، ط01، شركاء التنمية للبحوث و الاستشارات و االتدريب، مصر ، 2007.
- ✓ ايمان الشاعر ، الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، ط01، شركاء التنمية للبحوث و الاستشارات و االتدريب، مصر ، 2007.
- ✓ بوزيدي عبد المجيد، تسعينيات الاقتصاد الجزائر : حدود السياسة الظرفية ، الجزائر ، موفم للنشر، 2017.
- ✓ حازم الببلاوي، ليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط01، دار الشروق ، بيروت ، 1995.
- ✓ حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي، ط02، دار الكرمل للنشر ، عمان ،1997
- ✓ سلطان جاسم، الاقتصاد المؤسساتي ، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ،2013
- ✓ الطيب داودي ، الاستراتيجية المالية لتمويل التنمية الاقتصادية ، دار الفجر للنشر و التوزيع، بمصر ، 2008
- ✓ موسى بودهان، "النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر"، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009
- ✓ نصر سامي، الاقتصاد المؤسساتي ، ط1، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، 2008
- ✓ هاني عيسوي السبكي، "مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017
- ✓ هشام محمود الاقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية و القومية في البلدان النامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009.


### 2. المذكرات و الرسائل الجامعية


- ✓ حفصة سعدوني ، لطيفة سابو ،اثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2016، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة ادرار ، الجزائر ، 2021-2022.

- ✓ حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية) 2000-2014 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر ، 2018-2019
- ✓ زقاوي نور الهدى، ساسوي حكيمة ، اثر الشمول المالي على النمو الاثتصادي دراسة قياسية 1990-2020، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة بلحاج بوشعين ، عين تموشنت ، الجزائر ، 2022-2023.
- ✓ زكاري أحمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيي، إقتصاد كمّي، جامعة محمد بومرداس، 2013-2014.
- ✓ فارور محمد الكامل ، بن نونة عبد الغفار ، اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد كمي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2021-2022
- ✓ ليندة بخوش، اثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1990-2020، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، جامعة باتنة، الجزائر، 2022
- ✓ الوليد قسوم الميساوي، أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر منذ1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

**3. المقالات و المجلات العلمية**

- ✓ بن عزوز محمد، "الفساد الإداري والاقتصادي – حالة الجزائر-"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.
- ✓ إبراهيم زكريا الشربيني ، الاقتصاد المؤسسي الجديد و دوره في دعم عملية التنمية في الدول النامية و منها مصر ، مجلة التجارة و الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة دمياط، مصر ، 2020.
- ✓ سليمة بن حسين ، **الحوكمة...دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الجزائر3 ، 2015 .
- ✓ مخزومي لطفي.جوادي عصام .التحليل القياسي للنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي. مجلة التنمية الاقتصادية. مجلد 01. العدد02. 2016 . جامعة الوادي ، ص352.

- ✓ بلال بوجمعة ، بن قانة إسماعيل ، تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 1996-2015، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 18، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017
- ✓ بن مسعود نصر الدين ، اثر العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر : نموذج ARDL للتكامل المشرك ، مجلة إدارة الاقتصاد و الاعمال التجارية، المجلد 3، العدد 01، جامعة معسكر، جامعة عين تموشنت، الجزائر ، 2020
- ✓ البنك الدولي، " الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة"، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقي، واشنطن، 2003
- ✓ دوراسي مسعود، سياسة التصنيع بالجزائر و انعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البلدية ، للفترة 1980-1994، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1966.
- ✓ شادي عدنان علي، دور الدولة في الاقتصاد من منظور الاقتصاد المؤسساتي الجديد دراسة حالة سوريا 2005-2017، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 35 ، العدد 02، معهد التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي ، هيئة التخطيط و التعاون الدولي ، 2019.
- ✓ شقبقب علي، " الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 06، 2016.
- ✓ طاشمة بومدين، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 17 ديسمبر 2008
- ✓ علي مكيد، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2018)، مجلة، جامعة المدية 01/06/2021
- ✓ فروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة عبد العزيز بجدة، السعودية ، 2014
- ✓ فضيلة ملواح، محددات للنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية لفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء تطبيقي، العدد17 جامعة المدية، 01/06/2020
- ✓ فلاق محمد ،حدو سميرة، " دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 01، الجزائر 2015

- ✓ فوكة سفيان، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 ديسمبر 2008.
- ✓ قويدر سيكوك، "سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر وواقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية والاختلافات والوظيفية"، حوصلة للإنتاج العلمي في مجال علم الاجتماع ، جامعة وهران، 1999.
- ✓ مطهري حنان ، بونوة شعيب، واقع الاقتصاد المؤسساتي الجديد في الجزائر، مجلة دفاتر MECAS ، المجلد 16، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، 2020.
- ✓ مناد علي ، بونوة شعيب ، إشكالية التغيير و التحول السياسي في البلدان العربية ، مجلة الانسان و المجتمع ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، العدد الخامس ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013.
- ✓ مولاي لخضر عبد الرزاق ، بوزيد السايح ، "فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، 2017
- ✓ وافية تجاني ، واقع تحديات الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية ، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08 ، العدد02، جامعة باتنة 1، الجزائر ، 2021.

**5-المواقع الالكترونية :**

- ✓ تقرير منظمة الشفافية الدولية: .www.aawsat.com
- ✓ العياشي عنصر، "التعددية السياسية في الجزائر الواقع و الأفاق"، الموقع الإلكتروني : http//faculty.qu.edu.qa/louser/files/political
- ✓ ناجي عبد النور، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر": maktoobblog.com/4367 http
- ✓ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، التحديات أمام النمو المطرد : https://www.imf.org

**6-المراجع باللغة الأجنبية :**

- Coora., Dutta,N. Mallick ,"Trade openness and labor force participation in Africa: the role of political institutions. Industrial Relations", A Journal of Economy and Society, Vol 56 (2), 2017
- Athmane Cheriet, "Mondialisation Et Stratégies Industrielles : Cas de l'Algérie", Thèse doctorat en Sciences Economiques, Université de Constantine, 2007

- B.Stora,"l'Algérie en 1995; la guerre l'histoire, la politique", Essai, collection idées et controverses, Paris, Micherlon, 1995
- Fatiha Talahite, "Réformes et transformations économiques en Algérie", Economies and Finances, Université Paris-Nord - Paris 13, 2010, p 10-12.
- K. D. Kraay, A. Mastruzzi," The Worldwide Governance Indicators", World Bank Policy Research, Working Paper N0: 5430, Washington,2010.
- Frédenic Parrat, Le gouvernement d'entreprise, Dunod, paris, 2003,p 12
- Les bases conceptuelles de la lutte contre la corruption, Conseil d'Europe, 2012.
- Minh Quang Dao, "Government expenditure and growth in developing countries", Progress in Development Studies, SAGE Publications, 2012
- mondiale B, corruption la de cout le , gouvernance la sur colloque,03CNES, 2011.
- Mourad Ouchichi, 2011, op. cit,
- Parada, J.J Original Institutional Economics and New Institutional Economics: Revisiting the Bridges (Or the Divide. 2002.
- Watkins. T, The Transaction Cost Approach to the Theory of the Firm. Retrieved from: http://www.sjsu.edu/faculty/watkins/coase.htm.

**ملخص :**

يلعب الاقتصاد المؤسساتي دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل. من خلال تحسين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، يمكن للدول تعزيز الاستثمار، والابتكار، والإنتاجية، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر. ورغم التحديات، فإن التركيز على تطوير المؤسسات الفعالة يمكن أن يكون له تأثير كبير وإيجابي على الاقتصاد الكلي، و كان الهدف من هذا الدراسة هو تحليل واقع الاقتصاد المؤسساتي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر بحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا من خلال وصت متغيرات الدراسة نظريا ثم تحليلها و اسقاطها على الواقع و عليه توصل الباحثان من خلال تحليل مؤشرات الحوكمة والفساد إلى وجود تحديات كبيرة تواجه النمو الاقتصادي. و قد خلصت الدراسة بأن على الرغم من توفر الجزائر مقومات اقتصادية قوية، مثل القطاع الطاقوي والثروات الطبيعية، إلا أن ضعف الحوكمة وانتشار الفساد يؤثر سلبًا على معدلات النمو الإقتصادي و جاذبيته للاستثمار.

**الكلمات المفتاحية** : الاقتصاد المؤسساتي ، النمو الاقتصادي ، الحوكمة ، الفساد ، الاستقرار السياسي .

**Absract**:

The institutional economy plays a crucial role in achieving sustainable and inclusive economic growth. By improving formal and informal institutions, States can promote investment, innovation and productivity, improving living standards and reducing poverty. Despite the challenges, focusing on the development of effective institutions can have a significant and positive impact on the macroeconomic economy, The aim of this study was to analyze the realities of the institutional economy and its impact on economic growth in Algeria, so that the analytical descriptive curriculum was used in this way by theoretically capturing the study's variables and then analysing and projecting them on reality. Although there are strong economic components, such as the energy sector and natural wealth, weak governance and widespread corruption can negatively affect the economy's stability and attractiveness to investment.

**Keywords**: institutional economy, economic growth, governance, corruption, political stability.